جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

المجلة الشهرية
العدد الثامن – آب ٢٠٢٢

MONTHLY BULLETIN
August - 2022

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

إفتتاحية العدد	٤
أبحاث ودراسات	٦
ملفات خاصة	١٠
تشريعات وأنظمة	١٨
أخبار إقتصادية محلية ودولية	٢٢
أخبار مصرفية محلية ودولية	٣٤
صحافة متخصّصة أجنبية	٤٠
نشاطات الجمعية	٤٣

في افتتاحية المجلة الشهرية متابعة لأبرز ما جاء في مواقف جمعية مصارف لبنان عبر البيانات الصادرة خلال شهر آب ٢٠٢٢

الأزمة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي اللبناني هي أزمة نظامية (Systemic) نتيجة لسياسات عامة تتحمّل مسؤوليتها بصورة أولى الدولة اللبنانية بسلطاتها وأجهزتها المختلفة، والتي يقتضي معالجتها عن طريق وضع خطة شاملة للنهوض الإقتصادي، يجري فيها الإستعانة بالمراجع الدولية المختصّة في هذا المجال. تؤكّد الجمعية دعمها لإتفاق الدولة مع صندوق النقد الدولي، مع الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي أدلى بها معهد التمويل الدولي the Institute of International Finance الذي شدّد على وجوب تحمّل الدولة مسؤوليتها الكبرى عن الخسائر التي تسببت بها سياساتها وقرارتها، والمحافظة على القطاع المصرفي ودعم الثقة به كشرط ضروري لإعادة إنطلاق عجلة الإقتصاد الوطني.

إن الجمعية العمومية التي تكرر إحترامها للقضاء العادل وبانها تحت القانون، تطلب بدورها من الجميع تطبيق هذا القانون، لا سيما لجهة التأكد من صفة المدعين واحترام قواعد الإختصاص وصلاحيات المراجع القضائية وإتّخاذ التدابير التحفظية على الأشخاص والأموال إستناداً إلى أسس قانونية سليمة ومبررة ومتناسبة مع المطالب ومع الأخذ بعين الإعتبار إنعكاساتها على تعامل المصارف مع المصارف المراسلة.

كما تطلب الجمعية العمومية، في ضوء تعقيدات وتقنيات القانون المصرفي، ان يُصار الى إنشاء محكمة خاصة بالأمور المصرفية، على غرار المحكمة «الخاصة بالأسواق المالية» والتي يقتضي تعيين أعضائها. وتقترح الجمعية العمومية أن تتألف هذه المحكمة من قاضي ذات خبرة في القوانين المصرفية ومن عضوين متمرسين في العمل المصرفي.

ومن الأمثلة على ما تقدّم، عدم فهم هذه المرجعيات لمعنى «الرأي المخالف» Adverse Opinion» الذي أصدره مفوضو المراقبة الجدّيون لا سيّما الدوليون منهم مؤخراً، لدى مراجعة الحسابات المالية ليس فقط للمصارف، بل ربما لجميع الشركات العاملة في لبنان. وقد سها عن بالهم أن الوضع المصرفي في لبنان كما الوضع الإقتصادي هو ضحية مخاطر نظامية systemic risk وليس ناتجاً عن تصرفات فردية إتّخذتها المصارف أو غيرها من المؤسسّات الإقتصادية حتى يجري تحميل المسؤولية لأفراد.

وأسباب هذا الرأي المخالف، ولو كانت ستفهم هذه الأسباب إن قرأتها، ولو استعانت بخبير محاسبة يوضحها لها قبل إتّخاذ قرارها، لكانت علمت أن أسباب الرأي المخالف لا تعود إلى تزوير الحسابات، بل تعود إلى إستحالة تطبيق قواعد المحاسبة الدولية بسبب الأوضاع الإقتصادية العامة في البلاد التي هي من مسؤولية الدولة التي أوصلتنا اليها وليس بسبب المصرف المعني، مثل عدم توحيد سعر صرف IAS ٢١ أو التضخم المفرط IAS ٢٩ أو سواه. وأن الرأي المخالف لا يعني أن الشركة المعنية أو المصرف المعني يحاول إخفاء الأرباح، بل على العكس، لو كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكناً، لكانت الخسائر زادت ولم تنقص.

التواجد المصرفي اللبناني في الخارج :
آخر المعطيات

يطرح الإنتشار الخارجي للمصارف اللبنانية في هذه المرحلة تساؤلات حول استمراره إذ أن المصارف تقف اليوم أمام معطيات مختلفة وتبحث عن خيارات مناسبة من بينها إعادة النظر بتموضعها الجغرافي. وكانت المصارف اللبنانية دخلت الأسواق الخارجية على مدى العقود الأخيرة لمواكبة اللبنانيين مع اندلاع الحرب الأهلية، ومن ثمّ بسبب ضيق السوق المحلية، والغاية الأساسية البحث عن فرص جديدة والحرص على تنويع مصادر الدخل للتخفيف ما أمكن من المخاطر، بالإضافة إلى كون الانتشار الخارجي يشكّل أداة تواصل وتفاعل بين الاقتصاد اللبناني وبين المغتربين المنتشرين في بلدان العالم.

لا شكّ أن التواجد المصرفي اللبناني في الخارج تأثر ولا يزال إلى حدّ كبير بتدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في البلد، وبتخفيض التصنيف الائتماني للبنان وتالياً للمصارف الأم، ما جعل الوحدات المتواجدة في الخارج، سواء كانت مصارف تابعة أو فروعاً في مواجهة تحدّيات جديدة وصعبة، هذا بالإضافة إلى تشدّد التشريعات والقوانين المفروضة في دول التواجد الخارجي.

ومن أجل تعزيز سيولتها بالعملات الأجنبية وملاءتها للحفاظ على استمراريتها واستمرار علاقاتها مع زبائنها ومع المصارف المراسلة، بدأت المصارف اللبنانية بالانسحاب من بعض الأسواق الخارجية. وجاءت هذه الخطوات بالتوازي مع المسار الذي خطته السلطات النقدية في بداية الأزمة، حيث أصدر المصرف المركزي في آب ٢٠٢٠، التعميم الأساسي رقم ١٥٤ الذي يشمل إجراءات عدّة تمهّد لإعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال زيادة الرساميل. وطالب هذا التعميم من بين أمور عدّة، وخلال مهلة تنتهي في ٢٠٢١/٢/٢٨، بتكوين حساب خارجي حــرّ من أيّ التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ، في أيّ وقت، عن ٣٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في ٢٠٢٠/٧/٣١. كما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف في كانون الأول ٢٠٢٠ المذكّرة رقم ٢٠٢٠/١٨ تطلب فيها من المصارف أن تحافظ بشكل دائم على «حساب خارجي حرّ» يوازي على الأقلّ ٣٪ من رصيد «الودائع بالعملات الأجنبية» بغية احتساب نسبة السيولة في الخارج (الحساب الخارجي الحرّ/الودائع بالعملات الأجنبية). فلجأ بعض المصارف إلى بيع أصول في الخارج.

انحسار التواجد الخارجي

- في سلسلة تخفيف التواجد الخارجي، وبحثاً عن تعزيز السيولة، كان اللافت بيع مصرفَيْن هما عوده وبلوم وحداتهما في السوق المصرية التي لطالما كانت سوقاً ناشطة لهما حقّقا فيها أرباحاً مجزية. وقد استخدما سياسة التوسّع عبر الفروع التي توفر كافة الخدمات المصرفية سواء للأفراد أو الشركات، وتمكّنا من الاستحواذ على حصة سوقية جيدة، ولعبا دوراً حيوياً في تطوير السوق المصرية الكبيرة التي تختزن الكثير من الفرص.
- من جهة أخرى، تمّ إقفال عدد كبير من الفروع المصرفية **في العراق** وكذلك **في قبرص** نظراً للإجراءات المفروضة من قِبَل السلطات النقدية في البلدَيْن عليها.
- وفي وقت سابق، ولضرورات واعتبارات مختلفة تتعلّق بمعظمها بالعقوبات المفروضة، تمّ الانسحاب **من سورية** بشكل بارز ومن بعض الأسواق الأفريقية وروسيا. فبعد انفتاح القطاع المصرفي السوري أمام المصارف الأجنبية، دخلت سبعة مصارف لبنانية السوق عبر تأسيس مصارف تابعة بمشاركة مستثمرين سوريين ووفقاً للنسب التي نصّ عليها القانون. وجاء النجاح نتيجة معرفة المصارف اللبنانية برجال الأعمال السوريين الذين يتعاملون مع المصارف اللبنانية، وكذلك نتيجة تعطّش السوق السورية لخدمات مصرفية متطورة لم تكن توفّرها المصارف السورية الحكومية. وكانت تجربة المصارف اللبنانية في سورية مرشّحة لمزيد من النجاح والتوسّع لو لم تصطدم بإندلاع الأزمة السورية في آذار ٢٠١١ بالإضافة إلى العقوبات الأميركية التي وضعت إدارات المصارف أمام مرحلة جديدة، اضطرت إلى الانسحاب من السوق سواء من الملكية أو الإدارة استجابة لتعليمات مصرف لبنان.

- في ما يتعلّق **بالقارتَيْن الأميركيتَيْن**، فقد غابت عنهما خريطة الانتشار المصرفي اللبناني، بعد أن كان التواجد يقتصر على مكتب تمثيل في كندا تابع لبنك الاعتماد اللبناني، ومكتب تمثيل في كوبا تابع لفرنسبنك.

وفي نهاية العام ٢٠٢١ وحسب المعطيات المتوافرة لدى الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان، كان لـ ١٥ مصرفاً لبنانياً تواجد مباشر في ٢١ بلداً من خلال ٦٠ وحدة توزّعت على ٢٥ مصرفاً تابعاً و٢٣ فرعاً، و٩ مكاتب تمثيل و٣ مؤسسات استثمار مالية تابعة. وللمقارنة، كان ١٨ مصرفاً لبنانياً متواجداً في الخارج في عام ٢٠١٨ من خلال ١٢٧ وحدة توزّعت بين ٧١ فرعاً، و٣٠ مصرفاً تابعاً، و٢٤ مكتب تمثيل وشركتَيْن استثماريتَيْن تابعتَيْن.

تفصيل مقتضب لأسواق التواجد الخارجي المصرفي اللبناني

- **أوروبا** يختلف الانتشار المصرفي اللبناني في أوروبا عن سواه تاريخاً وأهدافاً ويعطي القطاع بعداً دولياً. وقد بدأ مبكراً وفي السنوات التي تلت اندلاع الحرب اللبنانية، واضطرار المصارف اللبنانية إلى اللحاق برجال الأعمال اللبنانيين الذين غادروا إلى أوروبا لمتابعة أعمالهم. والواقع أن المصارف اللبنانية هناك لا تطمح إلى منافسة المصارف الأوروبية المحلية الواسعة الانتشار، بل تهدف إلى خدمة زبائنها من اللبنانيين المغتربين. ويقوى نشاط هذه المصارف في أوروبا أو يضعف تبعاً لحجم اللبنانيين، وتالياً إن وجودها في أوروبا هو بمثابة رافعة للمصارف الأم في لبنان.

ففي فرنسا، ثمة تواجد لـ ٥ مصارف لبنانية عبر مصارف تابعة. والمصارف هي: فرنسبنك، اللبناني الفرنسي، بنك لبنان والمهجر، بنك عوده ومصرف سوسييته جنرال. ولدى البنك التابع لبنك بيبلوس ومقرّه بلجيكا فرع في باريس.
في إمارة موناكو، هناك مصرف تابع لبنك السوسييته جنرال.
وثمة أربعة مصارف لبنانية لها تواجد **في سويسرا** عبر مصارف تابعة هي بنك لبنان والمهجر، بنك البحر المتوسط، بنك عوده، والبنك اللبناني الفرنسي.
في بلجيكا، يتواجد مصرف تابع لبنك بيبلوس.
في بريطانيا، هناك مصرف تابع لبنك بيروت، كما ثمة فرع لكلّ من المصرف التابع لبنك لبنان والمهجر في فرنسا، والمصرف التابع لبنك بيبلوس ومركزه بلجيكا.
في أرمينيا، هناك فرع تابع لبنك بيبلوس في يريفان.
في رومانيا، لبنك لبنان والمهجر التابع للمصرف الأم ومركزه باريس فروع في رومانيا.
في قبرص، تقترب المصارف اللبنانية من مرحلة القرار بالتخلّي عن شبكة وحداتها المنتشرة في الجزيرة، بفعل مخاوف البنك المركزي القبرصي من ارتفاع حدّة المخاطر الناتجة عن الأزمات المتفاقمة في لبنان. وقد طلب تكوين احتياطات إلزامية لديه تماثل ١٠٥ في المائة من إجمالي الودائع المدرجة في ميزانيات الفروع القبرصية للمصارف اللبنانية، وفرض رسم سنوي بنسبة ٥ بالألف على هذه الضمانات، ما يعني تلقائياً عدم القيام بتوظيفات في سوق التمويل من خارج الرساميل. وتقلّص عدد فروع المصارف في الجزيرة إلى ٦ فروع تابعة للمصارف الأم وهي بنك لبنان والمهجر، بنك البحر المتوسط، بنك انتركونينتال، الاعتماد اللبناني، بنك بيروت وبنك بيمو. ولكل من البنك اللبناني الفرنسي ومصرف سوسييته جنرال مصرف تابع الأول في ليماسول والثاني في نيقوسيا (له بدوره فروع في كل من ليماسول ولارناكا وبافوس).
في تركيا، يتمثل التواجد المصرفي اللبناني من خلال مصرفَيْن اثنَيْن هما: «بنك أوديا» التابع لبنك عوده ومركزه اسطنبول لديه ٤٨ فرعاً موزّعة على عدّة مدن تركية، وبنك T-Bank التابع لمجموعة البحر المتوسط ومركزه اسطنبول ولديه ٢٥ فرعاً موزّعة على عدّة مدن تركية. علماً أن المصرفَيْن يواجهان تحدّيات انخفاض العملة التركية التي بدأت قبل بضع سنوات وانعكاسها على توظيفاتها بالعملة المحلية، إلا أنهما يأملان جني فوائد أكبر في المستقبل، ولاسيّما في ظلّ ضخامة السوق التركية.

– الدول العربية

في الأردن، تُعتبر التجربة ناجحة بالنسبة إلى المصارف اللبنانية التي تمكّنت من إدخال منتجات وخدمات مصرفية جديدة إلى السوق الأردنية، ولا سيّما في مجال صيرفة التجزئة. ويقتصر التواجد المصرفي اللبناني في الأردن حالياً على مصرفَيْن هما بنك لبنان والمهجر من خلال ١٩

فرعاً و والسوسييتيه جنرال من خلال مصرف تابع وله ١٩ فرعاً في أماكن عدّة من الأردن. يُذكر أن بنك عوده انسحب في وقت سابق من هذه السوق.

في العراق، استقطب القطاع المصرفي العراقي بعد فتحه أمام المصارف الخاصة الأجنبية ١٠ مصارف لبنانية منذ العام ٢٠٠٧. وتواجدت فروع هذه المصارف في عدد من المدن وهي: بغداد، إربيل، السلمانية، البصرة، والنجف. إلاّ أن المصارف اللبنانية العاملة في العراق واجهت العديد من الصعوبات والعراقيل الناتجة من الإجراءات والسياسات التي يعتمدها البنك المركزي العراقي، التي لا تتأقلم بما هو كاف، مع ثقافة الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة. وقد حصلت اختلافات في وجهات النظر بين البنك المركزي العراقي وبين المصارف اللبنانية، أوجبت تدخلات من السلطات النقدية في لبنان. وأدّى ذلك إلى خروج عدد من المصارف اللبنانية من السوق العراقية، إلاّ أن بعضاً آخر حرص على الاستمرار في هذه السوق مراهناً على الفرص الكثيرة التي تختزنها سواء من حيث مواردها النفطية أو ثرواتها الطبيعية. وفي آخر المعطيات يتبيّن أن لخمسة مصارف عاملة في لبنان تواجد في العراق هي بنك البحر المتوسط (له فرع)، بنك بيروت والبلاد العربية (له ٣ فروع)، بنك بيبلوس (له ٤ فروع)، وبنك الشرق الأوسط وأفريقيا (فرعان)، ولفرنسبنك فرع هو قيد الإقفال.

في السودان، يقتصر التواجد على فرنسبنك فقط من خلال مساهمته في مصرف شريك هو بنك المال المتحد- الخرطوم. **وفي السنغال،** يقتصر التواجد المباشر عبر مصرف تابع لبنك الاعتماد اللبناني باسم بنك الاعتماد الدولي – السنغال وله فرعان، وهناك ٣ مكاتب تمثيل **في نيجيريا** عائدة لكلّ من اللبناني الفرنسي وبنك بيبلوس وبنك بيروت فضلاً عن مكتب تمثيل **في شاطئ العاج** لكلّ من فرنسبنك وبنك مصر لبنان. وينفرد فرنسبنك بتواجده **في الجزائر** من خلال مصرف تابع.

في دول الخليج، يحقّق التواجد المصرفي اللبناني في الخليج بصورة عامة، وعلى الرغم من تواضعه، الأهداف المتعلّقة بخدمة اللبنانيين العاملين في هذه البلدان. ويتمثل من خلال شركات استثمارية مالية وفروع ومكاتب تمثيل.

في السعودية، هناك ٣ مؤسسات استثماية مالية تابعة لكلّ من بنك لبنان والمهجر وبنك البحر المتوسط وبنك عوده.

في أبو ظبي، هناك مصرف تابع للسوسييته جنرال ومكتب تمثيل لكلّ من البنك اللبناني الفرنسي وبنك بيروت والبلاد العربية وبنك عوده.

في دبي، هناك فرع لبنك البحر المتوسط ومكتب تمثيل لبنك لبنان والخليج. كما أن لمصرف لبنان والمهجر التابع في باريس فرع في هذه الإمارة.

في قطر، يوجد مصرف تابع لكلّ من بنك لبنان والمهجر وبنك عوده.

في سلطنة عمان، هناك ٣ فروع لبنك بيروت.

في البحرين، يوجد فرع للاعتماد اللبناني.

في الشارقة، لبنك لبنان والمهجر التابع في باريس فرع في الشارقة.

- دخل بنك **بيروت استراليا** التي تضم جالية لبنانية كبيرة من خلال مصرف تابع (بنك أوف سيدني) له ٩ فروع موزّعة على سيدني (٣) وملبورن (٣) وأماكن أخرى (٣ فروع).

يبقى السؤال عمّا سيؤول إليه التواجد المصرفي اللبناني في الخارج، هل سيستمرّ بالانحسار مع إعادة هيكلة القطاع المصرفي ؟

الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج
نهاية عام ٢٠٢١

	البلد	الفروع	مكاتب التمثيل	مؤسسات الاستثمار التابعة	المصارف التابعة/الشقيقة
١	الجزائر				١
٢	البحرين	١			
٣	قطر				٢
٤	المملكة العربية السعودية			٣	
٥	الإمارات العربية المتحدة	١	٤		١
٦	سلطنة عمان	٣			
٧	العراق	١١*			
٨	الأردن	فرع رئيسي له ١٨ فرعاً			١
٩	السنغال				١
١٠	السودان				١
١١	ساحل العاج		٢		
١٢	نيجيريا		٣		
١٣	فرنسا				٥
١٤	إمارة موناكو				١
١٥	بلجيكا				١
١٦	سويسرا				٤
١٧	المملكة المتحدة				١
١٨	أرمينيا				١
١٩	رومانيا				
٢٠	قبرص	٦			٢
٢١	تركيا				٢
٢٢	أستراليا				١
		٢٣	٩	٣	٢٥

المصدر : جمعية مصارف لبنان
* فرع قيد الإقفال

الحيثيات القانونية لل «دولار الجمركي»

بقلم : المحامي الدكتور بول مرقص *

في ظلّ ترقّب رفع تعرفة لما يسمى «بالدولار الجمركي» رسمياً في لبنان، تباينت الآراء حول هذا الموضوع، لاسيّما بعد الكتاب الذي وجهّه رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي إلى وزير المال بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧ والذي بموجبه طلب منه «**إجراء ما يلزم وإتّخاذ القرارات المناسبة لاعتماد الطرق الكفيلة التي تجيزها الأحكام القانونية المرعية الإجراء، لاسيما قانون النقد والتسليف (المادة ٢٢٩ منه) في سبيل تحديد سعر الدولار الجمركي**».

ولا شك أن موضوع الدولار الجمركي يجدر أن يخصّص له الأهمية اللازمة لما له من تأثير على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين، فالرسوم الجمركية تساهم بتغذية خزينة الدولة التي هي بحاجة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى إلى هذه الواردات، لاسيّما وأنه يتمّ دفع رواتب الموظفين المهدّدة والتي تخسر قيمتها يوماً بعد يوم في ظلّ الإرتفاع الجنوني في الأسعار.

فلا بدّ من معالجة مسألة صلاحية وآلية تعديل التعرفة الجمركية، والجهة المخوّلة تحديد سعر صرف الدولار الجمركي من الناحية القانونية.

أ- صلاحية تعديل التعرفة الجمركية:

فئة من القانونيين تعتبر أن تحديد وتعديل التعرفة الجمركية يقعان تحت صلاحية السلطة التشريعية وذلك وفقاً للمادة /٨٢/ من الدستور التي نصّت على أنه «**لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون**»، أي أنه على مجلس النواب أن يصدر قانون في هذا الشأن وبالتالي فإنه مبدئياً لا يعود إلى الحكومة أن تتخذ مراسيم فيما يتعلّق بتعديل التعرفة الجمركية كون ذلك يخرج عن صلاحياتها.

الرأي الآخر في المقابل يعتبر أن قانون الجمارك أي المرسوم /٤٤٦١/ لعام ٢٠٠٠ واضح وواجب التطبيق حيث تنصّ المادة /٣٥/ منه على ما يلي:

«**إذا كانت قيمة البضائع الواردة في الفاتورة محررة بعملة أجنبية، يتمّ تحويلها إلى عملة لبنانية على أساس معدل التحويل المعمول به بتاريخ تسجيل البيان التفصيلي والمسند إلى معدلات التحويل التي يحددها، شهرياً أو دورياً، مصرف لبنان.**»

مناصرو هذا الرأي يشيرون إلى أنه كان يمكن ببساطة للجمارك منذ بداية تدني قيمة الليرة اللبنانية أن تراسل مصرف لبنان لإعتماد معدلات التحويل التي يحددها.

إلا أن ما يسمى ب» قانون الجمارك» هو في الحقيقة مرسومٌ رقمه/٤٤٦١/ وليس قانوناً، وهو معطوف على القانون رقم /١٣٢/ لعام ١٩٩٩ الذي منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي.

تجدر الإشارة إلى أنها ليست المرة الأولى التي يجري فيها تعديل التعرفة الجمركية، إلا أن تعدّد أسعار الصرف لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في الأسواق، أدى إلى خلل في طريقة احتساب الرسوم لاسيّما الجمركية منها في ظلّ غياب أي تشريع خاص لغاية تاريخه يُحدِّد صراحةً سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية لإتّخاذه كأساس للتعامل بالعملة الوطنية وفق ما نصّت عليه المادة الثانية من قانون النقد والتسليف والتي جاء فيها أن القانون يحدّد قيمة الليرة اللبنانية بالذهب الخالص.

وقد جرت العادة أن يقوم مجلس النواب بتفويض الحكومة صلاحية التشريع في الحقل الجمركي، وذلك إنطلاقاً من القانون رقم /١٣٢/ تاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٦ (منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي)، وصولاً إلى القانون رقم /٩٣/ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ (منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي) الذي نصّ في المادة الأولى منه على ما يلي: «**تمنح الحكومة لمدة خمس سنوات، حق التشريع في الحقل الجمركي بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.**»

* محام في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة، أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت وفي كليات الحقوق، مستشار قانوني للمصارف.

أما المادة الثانية منه فقد نصّت على ما يلي: «**فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، للحكومة أن تمارس هذا الحق مباشرة أو تنيب المجلس الأعلى للجمارك أن يمارسه**».

إنطلاقاً من هذا المنحى التاريخي يتبيّن أن التشريع في الحقل الجمركيّ أو في أي حقل ضريبي آخر هو من صلاحية مجلس النواب بموجب قانون. إلا أنه بإمكانه أن يفوّض هذه الصلاحية إلى الحكومة مجتمعة من أجل إقرار أي تعديل يتعلق بما يسمى بالدولار الجمركيّ. أما مجلس شورى الدولة فقد اعتبر من جهته أن تعديل التعرفة الجمركي يتطلب تشريعاً، ولا يمكن أن يحصل بمرسوم عادي كونه يلحظ فرض رسوم جديدة، وهو لا يدخل في إطار حق التشريع الجمركي المعطى للحكومة.

ب- مدى قانونية تحديد سعر صرف الدولار الجمركي من وزير المال:

نصّت المادة /٢٢٩/ من قانون النقد والتسليف لعام ١٩٦٣ والتي ذكرت في كتاب رئيس الحكومة إلى وزير المال، على أن صلاحية تحديد «سعر رسمي انتقالي لليرة» يعود لهذا الأخير، على أن يكون «أقرب ما يمكن من سعر السوق الحرة». فإلتزاماً منه اتجاه نصّ هذه المادة أصدر وزير المال بتاريخ١٩٦٤/١٢/٣٠ قراراً تحت الرقم /٤٨٠٠/ جاء في مادته الأولى ما مفاده: «**يحدد السعر الانتقالي القانوني لليرة اللبنانية نسبة للدولار الاميركي بمعدل ثلاث ليرات لبنانية وثمانية قروش لكل دولار أميركي**».

في حين نصّت المادة الثانية منه على ما يلي: «**تحدد أسعار العملات الأجنبية بالعملة اللبنانية من أجل استيفاء الضرائب والرسوم على أساس السعر الانتقالي القانوني المذكور في المادة الأولى بعد تحويل هذه العملات إلى دولارات أميركية على أساس معادلاتها بالذهب المعلن عنها لصندوق النقد الدولي**».

إلاّ أنه عام ١٩٧٣ صدّق مجلس النواب بموجب قانون منفذ بمرسوم رقم /٦١٠٤/، الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة القاضية بتكليف وزير المال بالاتفاق مع مصرف لبنان وضع القواعد المناسبة فيما يتعلق بإعتماد سعر الذهب الجديد بالنسبة للدولار الأميركي، واعتماد المعدلات الواقعية للعملات الأجنبية بالنسبة لليرة اللبنانية، لغاية استيفاء الضرائب والرسوم التي تستوفى عن المبالغ المحررة بالعملات الأجنبية، مما يشير إلى أن مجلس النواب عمل طوال سنوات على تصديق قرارات وزير المال المتعلّقة بتحديد سعر رسمي انتقالي لليرة اللبنانية قبل أن يصبح قراره نافذاً، دون أن يكون لوزير المال صلاحية منفردة في هذا المجال.

ثمّة من يقول أن كتاب رئيس الحكومة لوزير المال مخالف للقانون، كون صلاحية وزير المال التي جاءت المادة /٢٢٩/ من قانون النقد والتسليف على ذكرها تتعلق بسعر صرف الليرة اللبنانية في كل تعاملات الدولة من دون جواز حصرها في الدولار الجمركي بشكل استنسابي وعشوائي ودون معايير تضبطها.

ج- الآلية القانونية الصحيحة لتحديد سعر صرف الدولار الجمركي:

إنطلاقاً مما عرضناه سابقاً، نجد أن التشريع في المجال الجمركي يعود أساساً الى السلطة التشريعية أي مجلس النواب إلا أنه يمكن لها أن تفوض هذه المهمة بموجب قانون الى مجلس الوزراء، عندها يمكن لمجلس الوزراء أن يشرّع بموجب مرسوم في المجال الجمركي، فهكذا كان إصدار القانون رقم ٢٠١٨/٩٣ الذي منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات، أما فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية للحكومة أن تمارس هذا الحق مباشرة أو تنيب المجلس الأعلى للجمارك أن يمارسه وفقًا للقانون المذكور، وقد سبق للحكومات المتعاقبة الطلب الى المجلس النيابي منحها سلطة التشريع في الحقل الجمركي، بالتالي يمكن للحكومة اللبنانية اليوم مجتمعة أن تصدر مراسيم فيما يتعلق بتعديل التعرفة الجمركية وذلك لغاية العام ٢٠٢٣ حيث ينتهي التفويض الممنوح لها بموجب القانون رقم ٢٠١٨/٩٣.

فمن غير القانوني أن يحدد سعر صرف الدولار الجمركي من وزير المال من دون وجود قانون واضح وصريح يسمح بذلك، فمنح وزير المال تفويضاً إستنسابياً ودائماً في التشريع الجمركي يشكل انتهاكاً لصلاحية مجلس النواب التشريعية وصلاحية الحكومة التي فوضها لها مجلس النواب. وهذه الخطوة، فضلاً عن أنه لا وجود قانوني لمصطلح «الدولار الجمركي» فهي تفتح المجال أمام أي كان من

أصحاب المصالح بالتقدم بمراجعة أمام مجلس الشورى لوقف تنفيذ القرار وابطاله، كما أن تحديد سعر صرف الدولار الجمركي ب ٢٠ ألف، مقابل دولار غير مستقر في السوق السوداء، وتعدد أسعار صرف الدولار في المعاملات الرسمية لن يؤدي الى توحيد لسعر الصرف بل العكس.

إن الحلّ يكمن في خطة ورؤية إقتصادية شاملة وبرنامج إصلاحي واضح، فلا يمكن أن يكون تدبيراً مجتزءاً ينطلق من خطوات منفردة ومنفصلة يتحملّ المواطن وحده أعباءها والآثار المترتبة من جرائها، مع تفهمنا لحاجات الخزينة وضرورة تسديد رواتب موظفي القطاع العام.

Digital Transformation and Banks Trends and Pitfalls

*By : DR. ANDRE GHOLAM **

Playing a game of catch up, banks have accelerated their digital banking transformation efforts. They have invested increasing amounts of capital and human resources into data and advanced analytics, innovation, modern technologies, back-office automation, and a reimagined workforce with a mission to improve the customer experience while reducing the cost to serve.

Much of the motivation is because the fintech and big tech competitive landscape continues to expand, offering simple engagement and seamless experiences, causing customers to fragment existing relationships with their existing bank providers.

The good news is that there are a multitude of options available to work with third-party providers that can deploy solutions faster than can be done if developed internally. Incumbent institutions can also partner with fintech and big tech competitors while modernizing their existing systems and processes at the same time.

With every financial institution looking to become more digitally future-ready, it is more important than ever to understand the evolving financial industry landscape. Each organization will need to determine which trends and priorities work within the parameters of existing and desired business models. There is definitely pressure on traditional financial institutions to act quickly and decisively. Here are some of the most important digital banking trends.

1. The Pursuit of Quick Wins

Banks must continue to invest heavily in digital banking transformation. The priorities of where to invest depend on the current state of digital maturity at each institution and what investments can impact the customer experience the most and the fastest.

Banka are aware that consumer expectations are increasing at a pace faster than most institution's ability to deliver.

* *Consultant Informatique - PHD, CISA, CISM, CRISC, Professeur a L'USJ.*

While the essential components for digital banking transformation success have not changed, the strategies and tactics to achieve success have shifted, with a great deal of emphasis on 'quick wins' that can provide a strong foundation for future advances.

For instance, a great deal of attention is being placed on improving customer acquisition and retention using data, analytics, and re-imagined back-office operations supplemented with process automation. The goal is to reduce the time of new digital account opening and loan application from a dismal 10-12 minutes to a much more consumer-friendly speed of under 3 minutes.

Another area of emphasis will be how to increase customer engagement across all channels by introducing innovative product offerings, providing enhanced financial management tools, expanding the availability of compelling and contextual content, and increasing proactive recommendations using data and artificial intelligence (AI).

Digital banking transformation is a long-term strategy with many short-term challenges. According to Gartner, "The transformation journey is taking most organizations at least twice as long and costing twice as much as originally anticipated." In large part this is due to a lack of cultural readiness.

2. Data and AI Will Differentiate Winners from Laggards

Data and analytics is the fuel that powers all other components of digital banking transformation. It is expected that the combination of data and AI will be the most important differentiator between winners and losers in the marketplace. Customers expect their financial institution to know them, understand them and reward them – in real-time – based on their daily lives and changes in their financial profile. Using internal resources, and partnering with third-party solution providers, financial institutions will be able to replicate the intelligent experiences customers became accustomed to during the pandemic with Netlix, Instacart, Google, Amazon and others. These experiences will become even more ubiquitous as conversational AI makes many consumer's basic banking interactions more proactive and human-like. Bank of America has a significant lead in this capability with their AI-powered virtual assistant, Erica, while Wells Fargo just announced the addition of an AI-powered virtual assistant next year.

3. Shift to Mobile-First Customer Focus

Mobile-first digital banking transformation strategies are replacing legacy processes across the majority of financial institutions. Not to be confused with a mobile-only perspective, mobile-first digital transformation means improving products, delivery and experiences through a mobile lens. The impact is to change business models to reflect changing consumer and business mobile banking trends around simplicity, speed and engagement. This is not just a UI/UX endeavor, but a rethinking of everything (internal and external) that impacts the customer.

Mobile-first is not an additional channel to add to the digital transformation strategy, instead, it should be acknowledged as the catalyst for customer-centric applications and future development.

This simple shift to a mobile-first perspective opens up the innovation floodgates around how to deliver insight-driven solutions that can increase customer acquisition, customer engagement, relationship expansion and loyalty. Beyond this competitive edge, a mobile-first approach will help to increase efficiencies through the integration of AI, location data, robotic process automation (RPA), biometrics, etc. These enhancements are not about the device as much as about how to leverage the capabilities the device can unlock.

Mobile-first digital banking transformation is an opportunity to ensure that your business model is aligned around the customer and that is has the ability to support digital banking products and solutions into the future.

In most cases, applying the transformation across both online and physical channels is comparatively easy. In some cases, financial institutions bypassed legacy branch processes, deploying digital devices to staff for improved internal and external experiences.

4. Reinventing Back-Office Processes

While consumers are increasingly focused on experiences that are driven by digital devices, far too many financial institutions are still supporting processes that rely on people, paper and severely outdated back-office processes that inhibit the deployment of fast, simple and seamless solutions.

Instead of making existing back-office processes digital, financial institutions should 'start from scratch' using new technologies and automation to increase efficiency and improve experiences. But how easy it is ?

By reworking IT architecture, leveraging data and analytics, and automating repetitive processes, financial institutions can have much smaller units run value-added tasks, such as deal origination, know your customer (KYC) validation, basic collection and distribution of data, etc.

Robotic process automation (RPA) provides the benefits of cost reduction. increased efficiency, enhanced accuracy, improved customer experiences, and seamless flexibility.

5. Increased Emphasis on ESG and DEI

The newest digital banking transformation trend is an increased emphasis on environmental and social issues that are more important than ever. As the number of consumers, investors, and job seekers consider an organizations' sustainability efforts as an important criteria for doing business, digital banking must be created with ESG (Environmental, Social and Governance) and DEI (Diversity, Equity and Inclusion) in mind.

Data and analytics will support these initiatives, as they will allow financial institutions to get results from their ESG projects that can be reported to the public. As a bank realizes that ESG is more of an opportunity than a risk, the emphasis on climate change, social issues, and other components of sustainability will only increase.

Demands for greater gender and racial diversity at management and board levels resulted in many financial institutions pledging to report on their DEI figures as well in an effort to increase transparency.

6. An Evolving Workforce Model

According to Gartner, nearly three-quarters of jobs had more than 40% of their required skills change between 2016 and 2019. While the shift to digital banking and the use of new technologies are driving the need for new skills, many of the new careers will require soft skills, not just hard skills. "Financial institutions need employees who can collaborate, innovate, adapt, and persevere through business disruption," Gartner states.

At the same time, close to three-quarters of financial service employees increased their work-from-home status, with 60% of financial service employees continuing to work in a hybrid or remote environment. As indicative of the term "The Great Resignation", millions of workers are abandoning the traditional work environment in favor of either a hybrid working option, becoming part of the gig economy, or leaving the active workforce altogether.

As part of the digital banking transformation evolution, financial institutions will need to recognize that more than two-thirds of employees in all industries will consider flexible working arrangements to be a differentiator when selecting an employer. For many banks, this will require a complete rethinking of existing workforce models.

7. More of the Same … With Increased Urgency

This year difference in digital transformation is the urgency to move forward and the imperative of speed.

While some organizations have kept pace

with the changing marketplace, many others have fallen further behind despite taking action on many of the issues mentioned. The problem remains that many organizations continue to evaluate and deploy solutions at the pace they have done traditionally. Annual plans need to be deployed in a quarter. Monthly updates need to be done in days.
To remain competitive, the financial services industry must embrace digital banking transformation at digital speed. Internal and external modernization provides banks with advantages that are broader and respond to defined marketplace needs.

But what about pitfalls during the digital transformation journey ?

It is a given that banks will embark on a digital transformation journey. But not every institution will arrive at the destination they expected.
Digital transformation efforts at some institutions do reach significant rewards in customer retention, cost reductions and, most importantly, positioning the organization for a digital future. Other institutions seem lost, stumbling around and implementing digital initiatives seemingly without purpose. Still others have a good handle on technology but are taken aback when they realize they have no control over rapid economic disruptions that impact their business.
That is because implementing technology is only one piece of successful digital transformation. Bankers also need to prioritize what is most impactful, combine new technology with legacy values and experiences, leverage partnerships and embrace a challenger mindset.
Why banks often lose their way on their digital transformation journey and what they should do to stop sabotaging their hard work ? Some pitfalls were identified.

1. Shed Bad Habits

Because legacy financial institutions and their infrastructures are so complex, digital transformation costs a lot of money and requires a lot of human capital and creativity.
Unfortunately, bankers bring a lot of baggage to digital transformation that makes it challenging to achieve their objectives. One is a culture that rewards action, not results.
Traditional banking culture is not compatible with innovation. Bankers are trying to do what they do faster or add things to the mix, but they really need to rethink banking from the core. Taking everything that your institution does today and moving it to the cloud does not make your institution better.
Technology is rarely the obstacle for digital transformation. More often, it is organizational, cultural and mindset issues that doom transformation efforts.

2. Get Motivated to Change

Bankers are victims of their own success since success does not create the motivation to change. When nothing seems broken, it's difficult to see how broken things really are
Just because you have accounts does not mean that you are not losing the relationship to companies outside the traditional banking industry.
Bankers seem not recognize the severity of disruption until it is too late. Banks have to realize that fintechs are not going to take them on head on, but will bite away at their value chain piece by piece.

3. Understand Platform Economics

Banking-as-a-service (BaaS) is a related trend that will disrupt the industry the most. Everyone is talking about this new business model but unfortunately, the majority of bankers do not get yet how BaaS will fundamentally change financial institutions' relationships with consumers.
The combination of open finance plus API, messaging and data standardization puts the consumer in control and pushes banks further away. Consumers may not even know what bank they are dealing with.
Winning at BaaS is all about leadership, not

technology. To do BaaS and have it coexist alongside your traditional bank, you must understand the economics. This is a completely different way to make money. It is complicated and you need the courage to drive a brand new set of capabilities.
Not to mention that there will not be room for everyone who wants to join the BaaS train. There are too many banks and the world does not need that many platforms.

4. Assume You Are Wrong

By now most bankers have heard the term "fast fail." But it is human nature to keep plugging away at something, even if it does not appear to be working. And bankers are no exception.
Anticipate that it is entirely possible that you are wrong and plan accordingly.
Another mistake that bankers often make is that they think they are innovating when they are not. Often, they try to align innovation with the bottom line, but innovation is less about revenue and more about experimentation. And finally, bankers tend to aim for perfection. When you overthink a process, you fall further and further behind. Perfection works against innovation.

5. Make Banking Exciting to Attract Talent

As banks move from legacy systems to the cloud and other newer technology platforms, they need employees with new skill sets. But these employees don't want to work in banking. They would rather work in what they consider more exciting or impactful industries like fintech or gaming. Let us face it: Banking is not the hottest prospect for those with marketable and in-demand technology skills.
To attract talent, shift the job description to make it more appealing. Emphasize that employees will work on solving one of the biggest problems humanity is facing or will help build systems that can scale to serve five billion customers at low cost and increase financial inclusion.
Of course, to retain these employees, banks have to deliver on that vision.

6. Move Transformation Out of the Shadows

Digital transformation traditionally takes place in a dedicated business unit or department responsible for specific projects but digital transformation in a bubble does not work, not because employees are not doing good work, but they may be chasing their tail. Instead, involve the entire institution by asking a deceptively simple question: Why am I doing this ? How do these transformation initiatives help my institution operate and remain viable in the fully digital economy ?
Digital transformation is not about what you are going to do next but hitting the brakes and recognizing that in a digital economy, having five different systems that don't talk to each other is a serious problem.
It is not about bringing your legacy environment into the future, but about defining what you want to become.

7. Build an Emotional Brand

Disney. Apple. Nike. Consumers are willing to pay a premium for these brands because they have an emotional connection to them. Banks can also create brand awareness and connection that goes beyond transactions and is based on emotion.
The key is to focus on providing service to consumers. There is a huge opportunity for financial institutions to be both purposeful and profitable at the same time.

Source : the Financial Brand

خلاصة التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان خلال شهر آب ٢٠٢٢

تعميم وسيط رقم 640
للمصارف وللمؤسسات المالية ولشركات الايجار التمويلي

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13475 تاريخ 23/9/2022 المتعلق بتعديل:

- القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 (التسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 23.
- القرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 (برامج الادخار/الاقتراض السكني التي يمكن للمصارف اعتمادها للحصول على إعفاءات معينة من قبل مصرف لبنان) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 25.
- القرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 (عمليات تحويل الأموال من وإلى مصرف لبنان وتثبيت وإجراء بعض العمليات المالية معه) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 30.
- القرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001 (الإحتياطي الإلزامي) المرفق بالتعميم الاساسي رقم 84.

قرار وسيط رقم 13475
تعديل القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 والقرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 والقرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 والقرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المواد رقم 70، 76، 79 و174 من،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 وتعديلاته المتعلّق بالتسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 وتعديلاته المتعلق ببرامج الادخار/الاقتراض السكني التي يمكن للمصارف اعتمادها للحصول على إعفاءات معينة من قبل مصرف لبنان،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 وتعديلاته المتعلق بعمليات تحويل الأموال من وإلى مصرف لبنان وتثبيت وإجراء بعض العمليات المالية معه،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001 وتعديلاته المتعلق بالاحتياطي الإلزامي،

وبما انه، اعتباراً من نهاية العام 1/7/2023، سيتمّ نهائياً وقف العمل بسعر الليبور (LIBOR) كمؤشر مرجعي للفوائد في الأسواق العالمية وبالتالي يتوجب الانتقال الى اعتماد فوائد مرجعية بديلة،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 14/9 /2022،

يقرّر ما يأتي:

المادة الأولى: يُلغى نصّ الفقرة (أ) الواردة في البند (6) من المقطع "أولاً" من "المادة التاسعة" من القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 1996/3/7.

« أ - معدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) مضافاً اليه 3% على القرض الممنوح بالعملة الأجنبية على ان يتمّ احتسابها كل ثلاثة أشهر.»

المادة الثانية: يُلغى نصّ كل من البند (1) والبند (22) من الجدول (IN) المرفق بالقرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 ويُستبدلان بما يلي:

رقم	رمز فئة القروض	فئة القروض	رمز نوع القروض	نسبة الفائدة والعمولات
1	PRDB	القروض للقطاعات الانتاجية التي تستفيد من دعم الفوائد المدينة باستثناء القروض الممنوحة بكفالة شركة كفالات ش.م.ل		
		- منها الممنوحة بالليرة اللبنانية	a3k	مردود سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين + ١,٠٧٥٪
		- منها الممنوحة بالعملات الأجنبية	a3k	معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + ٧,٠٧٥ ٪

22	ENVP	القروض لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة للحد من التلوث		
		- منها الممنوحة بالليرة اللبنانية او بالدولار الاميركي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة والتي استفادت من احكام المادة التاسعة مكرر من هذا القرار قبل تاريخ 2016/11/8	a35k	للقرض الممنوح بالليرة اللبنانية : مردود سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين ناقص 1.2 % للقرض الممنوح بالدولار الاميركي : معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + 4.5 %

المادة الثالثة: يلغى نص كل من البنود (35) و(40) و(42) من الجدول (IN18) المرفق بالقرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 7/3/1996 وتستبدل بما يلي:

رقم	رمز فئة القروض	فئة القروض	رمز نوع القروض	
35	PRDBD	لقروض بالدولار الاميركي للقطاعات الانتاجية التي تستفيد من دعم الفوائد المدينة باستثناء القروض الممنوحة بكفالة شركة كفالات ش.م.ل	a3k	معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + ٧,٥٪
40	ENVBD	الصديقة للبيئة التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة وتتجاوز قيمة كل منها /20 000د.أ.	a3k	معدل Term SOFR لثلاثة أشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + ٥,٥ ٪
42	KAFBD	قروض بالدولار الاميركي للقطاعات الانتاجية بكفالة شركة كفالات ش.م.ل والتي تستفيد من دعم الفوائد المدينة	a3k	معدل SOFR Term لستة اشهر + قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) + ٦٪.

المادة الرابعة: يُلغى نصّ البند (2) من المادة الثالثة من القرار الأساسي رقم 6180 تاريخ 31/5/1996 ويُستبدل بالنصّ التالي:

« -2 أسس احتساب معدلات فوائد الإدخار والإقتراض ضمن الإطار التالي:

أ - ينبغي أن لا يتدنى معدل فائدة الإدخار عن نصف معدل الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة من فئة السنة إذا كان الحساب بالليرة اللبنانية، وعن معدل Term SOFR لستة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) ناقص 1 % إذا كان الحساب بالعملة الأجنبية .

ب- ينبغي أن لا يزيد معدل فائدة الاقتراض عن نصف معدل الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة من فئة السنة زائد 4 % إذا كان الحساب بالليرة اللبنانية، وعن معدل Term SOFR لستة اشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 3 % إذا كان الحساب بالعملة الاجنبية.»

المادة الخامسة: يُلغى نص البند (3) من المادة السادسة من القرار الأساسي رقم 6367 تاريخ 9/11/1996 ويستبدل بالنص التالي:

« -3 ان اي عجز طارئ في حساب الآمر بالتحويل لدى مصرف لبنان ينتج عن تنفيذ هذه الاوامر كما وان قيد اي تحويل لصالح مصرف لبنان في تاريخ حق لاحق للتاريخ المتفق عليه يؤديان إلى تحمل الآمر بالتحويل فائدة مدينة عن فترة التأخير توازي معدل Term SOFR لستة اشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 2 % اضافة الى خمسماية دولار اميركي او ما يوازيه عن كل مخالفة، دون أن يحول ذلك من تطبيق الاجراءات أو العقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.»

المادة السادسة: يُلغى نصّ البند الثاني من المادة الرابعة عشرة من القرار الأساسي رقم 7835 تاريخ 2/6/2001 ويُستبدل بالنصّ التالي:

« - بالنسبة للقروض التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة:

1- بنسبة 400% من أرصدة القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية أو بالعملات الاجنبية لتمويل الجزء البيئي من مشاريع صديقة للبيئة شرط ان لا تتعدى الفوائد والعمولات من اي نوع كانت نسبة الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين ناقص 1% بالنسبة للقرض الممنوح بالليرة اللبنانية، ومعدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 5 % بالنسبة للقرض الممنوح بالدولار الأميركي، ومعدل ESTR Compounded Average Rate لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 5 % بالنسبة للقرض الممنوح باليورو، يتمّ احتسابها كل سنة اعتباراً من تاريخ وضع القرض موضع التنفيذ.

2- بنسبة 600 % من ارصدة القروض موضوع البند (1) أعلاه بعد إنتهاء فترة السبع سنوات التي تستفيد خلالها من دعم الدولة للفوائد المدينة، على أن لا تتعدى الفوائد والعمولات من اي نوع كانت المحتسبة بعد انتهاء فترة الدعم نسبة الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنتين ناقص 3,5 % بالنسبة للقرض الممنوح بالليرة اللبنانية، ومعدل Term SOFR لثلاثة أشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 1,5 % بالنسبة للقرض الممنوح بالدولار الأميركي، ومعدل ESTR Compounded Average Rate لثلاثة اشهر زائد قيمة تسوية الهامش المحددة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والادوات المشتقة (ISDA Spread Adjustment) زائد 1,5%

بالنسبة للقرض الممنوح باليورو، يتم احتسابها كل سنة اعتباراً من تاريخ وضع القرض موضع التنفيذ.»

المادة السابعة: تمنح المصارف مهلة حدها الاقصى 30/6/2023 لتعديل العقود والانظمة المعلوماتية المرتبطة بمعدلات الفوائد المشار اليها اعلاه واعلام عملائها المعنيين بذلك، وفقاً للاصول، على ان توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ 1/7/2023.

المادة الثامنة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة التاسعة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في 23 ايلول 2022

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

وزراء الزراعة في لبنان وسوريا والعراق والأردن: لتسهيل التجارة وتشجيع الإستثمار حفاظاً على الأمن الغذائي

في إطار السعي لتعزيز أواصر التعاون بين الدول العربية الشقيقة والمنظمات الدولية لدعم وتطوير الإنتاج الزراعي وتسهيل إنسياب السلع الزراعية وايجاد الحلول للأزمات الغذائية المتزايدة، مما يستدعي تكاتف الجهود لصنع السياسات التي تخدم القطاع الزراعي وتساهم في التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية وتحقيقاً لما تمّ الإتفاق عليه ما بين معالي وزراء الزراعة في كل من جمهورية العراق، الجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية في اللقاء الرباعي الذي إستضافته وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية - بيروت تاريخ 29-28 تموز 2022، وتحقيقا لآمال القطاع الزراعي والتكامل الغذائي بين الدول العربية، وحيث يتمّ التباحث حول تسهيل التعاون في المجال الزراعي بين الدول المشاركة في مجالات متعدّدة للقطاع الزراعي، في حضور اصحاب المعالي السادة: وزير الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية المهندس خالد الحنيفات، وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية المهندس محمد حسان قطنا ووزير الزراعة في جمهورية العراق المهندس محمد كريم الخفاجي ووزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية الدكتور عباس الحاج حسن.

وقد جرى التاكيد على أهمية ما يلي:

- تعزيز التبادل التجاري وتسهيل إنسياب السلع الزراعية بين الدول ووضع أطر متينة لتطوير التعاون الفني في القطاعات النباتية والحيوانية والإرشاد الزراعي وتبادل الكفاءات وبناء قدرات العاملين.
- أولوية رفع مستوى الأمن الغذائي وتعزيز التكامل بين الدول في ظلّ التغيرات الدولية وتوقعات ازدياد الطلب على الغذاء وارتفاع الاسعار واتجاه الدول المنتجة والمستوردة للغذاء لزيادة المخزون الاستراتيجي.
- دعم مبادرة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) في استضافة الأردن المرصد الإقليمي للأمن الغذائي ليكون له دور في رسم السياسات وتقديم الحلول الناجعة والعاجلة لقضايا الأمن الغذائي المختلفة.
- إجراء دراسة حول إمكانية إنشاء مركز إقليمي للأمن الغذائي في المملكة الأردنية الهاشمية وبما يعزّز الخدمات ويرفع قدرة الإستجابة للأزمات في المنطقة والتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) لإجراء الدراسات اللازمة المتعلّقة بذلك.
- تسهيل التجارة وتطوير البنية التحتية وتشجيع الإستثمار وتوفير بيئة تعزز فرص توفير السلع وترفع من كفاءة الصناعات الغذائية.
- رفع مستوى التنسيق لمواجهة كافة تحديات التغير المناخي وشح الموارد المائية وإنتشار الأوبئة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتنفيذ مشاريع إقليمية تنموية مشتركة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- الترحيب بمقترح انشاء شراكات لتسويق المنتجات الزراعية ودعم جهود الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية في تعزيز تبادل السلع الزراعية وتطوير التعاقدات والتوجه نحو الزراعات غير التقليدية، والتعاون لرسم روزنامة زراعية تعكس كميات الإنتاج ومواعيده بما يخدم التكامل الزراعي بين الدول.
- وضع أُسس توحيد إجراءات تسجيل الأسمدة والمبيدات والأدوية واللقاحات البيطرية والبذور والتقاوي المحسنة ومدخلات الإنتاج النباتي والحيواني مع مراعاة خصوصيات الدول، بما يعزّز توفر مدخلات الإنتاج ويمكن المنتجين من تطوير الإنتاج كماً ونوعاً، وتبادل المعلومات بشأن قوائم المبيدات المحظورة وقوائم الآفات الحجرية".

أرقام صادمة عن الصفقات العامة... مبادرة "غربال" تطلق منصّة "مناقصة" لتعزيز الشفافية

بهدف تعزيز ومراقبة الشفافية في تنفيذ أحكام قانون الشراء العام في لبنان، الذي دخل حيّز التنفيذ في 28 تموز 2022، أطلقت "مبادرة غربال"، بالتعاون مع "مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية" (MEPI) و"معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" مشروعها الجديد "مناقصة"، وهو منصّة تفاعلية تسمح للمتعهدين وأصحاب المصالح بالتعرّف إلى فرص الصفقات حسب المناطق والإدارات والقطاعات وإلى تطوّرها وسبل التقديم عليها وشروطها، وتتيح للرأي العام والمجتمع الأهلي مراقبة العقود الناتجة عنها. وبالتزامن مع إطلاق المنصّة، أطلقت "غربال" تقريرها السنوي الرابع لسنة 2021، حول "الشفافية في الإدارات العامّة اللبنانيّة".

تشرح منسّقة مشروع "الشفافية في الإدارات العامة 2021" في مبادرة "غربال"، كلارا أبو غاريوس، أنّ المبادرة تهدف بشكل أساسي إلى "إظهار مدى التزام إدارات الدولة بقانون الشراء العام". وهي وسيلة ضغط على الإدارات العامة للحصول على المعلومات، لوضعها بين أيدي الناس، تطبيقاً لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
ومن المتحدّثين الأساسيّين في جلسة الإطلاق، رئيس هيئة الإشراف العام، الدكتور جان العلية، الذي يصف تجاوب الإدارات والوحدات العامة مع مبادرة "غربال"، بـ"الجيّدة"، لكن "طبعاً هناك صعوبات في التطبيق كأي قانون آخر، وهي صعوبات لا تتعلّق بالقانون بحدّ ذاته بل بوضع البلد العام وبعدم مداومة الموظفين في الإدارات، لكن التجاوب سيزيد في الأيام المقبلة".
وماذا عن إلغاء الصفقات بالتراضي في إطار هذا القانون؟ برأي العلية، إنّ "قانون الشراء العام جاء ليكسر ذهنية الصفقات بالتراضي والمحاصصة في الصفقات العامة، وتدخّل الوزراء بالصفقات العمومية، وفصلها عن السياسة، لتكون عملاً تقنياً متخصّصاً".
وعن سبب طلب بعض الإدارات العامة، وعلى رأسها مصرف لبنان، إستثناءها من هذا القانون، علماً بأنّ من أساسيات مبادئ هذا القانون، الشمولية، يقول العلية "لمصلحة الجميع، بمَن فيهم مصرف لبنان، تطبيق القانون، ففي حالة المركزي، القانون يُطبّق على مشترياته لا على وظيفته النقدية، ومن مصلحته أن يكون نموذجاً للشفافية وأن ينضوي تحت لواء قانون الشراء العام". وإن بقي ممتنعاً؟ بتقدير العلية "لن يبقى أحد ممتنعاً، وسنعطي مهلة لمصرف لبنان وغيره من الوحدات العامة، وإن بقيت ممتنعة، فستعمل هيئة الشراء العام، في إطار صلاحياتها القانونية، بكامل موجباتها التي تبدأ من رفع تقرير وصولاً إلى إقامة دعوى قضائية، ففي دولة القانون القوانين وُضعت ليُعمل بها".
من جهتها، أكّدت مستشارة وزير الماليّة لشؤون إصلاح الشراء العام ومديرة معهد "باسل فليحان المالي والاقتصادي"، الدكتورة عليا المبيّض، فيه أنّ "منصّة المراقبة التي أطلقتها "غربال" مهمة جداً، فهذا هو دور المجتمع المدني، بأن يكون العين الساهرة، ونحن نعاني من غياب الحوكمة الجيدة، فالحوكمة الرشيدة تتكوّن من 3 عناصر: القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني، بينما في حالنا تعتمد على الدولة فقط".
ومع تحديث القوانين، وفق المبيّض، "نضع عيناً مراقِبة ونعزز الشفافية، وبذلك نكون قد أصبحنا في بداية تسهيل خروج لبنان من أزمته". وفيما لم يُطبّق القانون بعد، فإنّ "هناك ضغوطاً لتعديله أو تعطيله، وهنا يكمن الخطر" بحسب الدكتورة.
وعن إستعادة الثقة الدولية بلبنان، من خلال هذه المشاريع، تؤكّد المبيّض أنّ "هذه المبادرة هي ضوء أمل للبنانيين قبل الأجانب، وقانون الشراء العام هو الإصلاح الوحيد الذي سار في خط سليم، لذلك نحذّر من أن تشعر الجهات الخارجية بأيّ تراجع من الدولة اللبنانية عبر تعديل القانون قبل تطبيقه، فهنا سنكون قد أطلقنا رصاصة الرحمة على الإصلاحات كافة".
وعن إستثناء بعض الإدارات العامة من القانون، توضح المبيّض أنّ "مبادئ القانون واضحة، وهو ذو معايير عالمية، فلماذا إذن على لبنان أن يكون خارج النظام العالمي وأن يشكّل حالة مميزة في كل ما هو خطأ؟ فهذا القانون هو قانون نموذجي يطبَّق تقريباً في جميع الدول، فكيف نضمن تعاوناً دولياً مع لبنان وإقراضه؟".

أهمّ نتائج التقرير

خلُص التقرير الذي أُعدّ بالتعاون مع المؤسّسة الأوروبية من أجل الديموقراطية، لتحليل "عقود القطاع العام مع المتعهدين" على مدى عشرين عاماً بين عامي 2001 و2020، إلى وجود أكثر من 17 ألف عقد بقيمة 13,5 مليار دولار وقّعتها 44 إدارة تعاونت في إعطاء المعلومات، من أصل 196 إدارة طُلبت منها المعلومات.
وكشف التقرير أنّ عدد الإدارات التي قدّمت إجابات كاملة إيجابية أو سلبية (أي أجابت ولكنها لم تفصح عن المعلومات المطلوبة) قد تراجع عن السنوات السابقة، كذلك تراجع عدد الإدارات التي التزمت بالمهل القانونية لتسليم المعلومات.
وكان لافتاً أنّ أحد أسباب عدم الرد هو تعميم إداري صادر عن وزير الداخلية السابق موجّه الى كافة المديريات والإدارات التابعة للوزارة يفيد بعدم الرد على طلبات "غربال"، فضلاً عن تذرّع بعض الإدارات بعدم صدور مراسيم واضحة لآلية الرد (علماً بأنّ المرسوم التطبيقي رقم

6940 سبق أن صدر بتاريخ 08/09/2020) أو تحديد قيمة الرسوم المتوجبة لإعطاء المعلومات (علماً بأنّ تعديل القانون رقم 233 الصادر بتاريخ 16/07/2021 نصّ في المادة 18 على إمكانية إرسال المعلومات مجاناً عبر البريد الإلكتروني).
أمّا أبرز الإدارات التي لم تتجاوب مع مبادرة "غربال" للسنة الرابعة على التوالي فهي الرئاسات الثلاث، علماً بأنّ أغلب الأجهزة الرقابية قدّمت إجابات ناقصة والأجهزة الأمنية لم تتعاون بإستثناء الأمن العام الذي أجاب عن عشر سنوات من أصل عشرين.
وكشفت أبو غاريوس عن أنّ النسبة الكبرى من العقود التي تمكّنت المبادرة من معرفة نوعها تمّت بإتفاقيات بالتراضي (4,178 عقداً بقيمة 1,16 مليار دولار) تليها المناقصات (1,221 عقداً بقيمة 459 مليون دولار) ومن ثم استدراج العروض (1,070 عقداً بقيمة 414 مليون دولار)، علماً بأنّ نوع العدد الأكبر من العقود لم يحدّد في إجابات الإدارات (10,291 عقداً بقيمة 11 مليار دولار).
هذا وتصدّر عام 2017 السنوات العشرين من حيث عدد العقود، فيما تصدّر عام 2007 هذه السنوات من حيث قيمة العقود. واحتلت شركات سوكومي وسوكلين وهيئة أوجيرو والاتحاد للهندسة وشركة الجهاد للتجارة والتعهدات، قائمة الشركات من حيث قيمة العقود التي أبرمتها مع القطاع العام اللبناني (بحسب الإجابات التي تمكنت المبادرة من الحصول عليها). كذلك تبيّن أن شركتَي سوكلين وسوكومي وقّعتا أعلى أربعة عقود في السنوات العشرين (2001-2020). كذلك يتبيّن أن مجلس الإنماء والإعمار هو الجهة التي وقّعت أعلى قيمة من العقود بين الإدارات (10,17 مليارات دولار أميركي مقابل حوالي 3,3 مليارات لبقيّة الإدارات الـ43).

بمُشاركة ٢٠٠ رجل أعمال ومستثمر من البلدين القاهرة تستضيف الدورة السادسة لمُلتقى الأعمال اللبناني - المصري

رعى رئيس مجلس الوزراء في مصر د. مصطفى مدبولي ممثلاً بوزير الصناعة والتجارة المهندس أحمد سمير افتتاح مُلتقى الأعمال المصري - اللبناني في دورته السادسة الذي انعقد في القاهرة (فندق سميراميس). شارك في المُلتقى نحو 200 رجل أعمال ومُستثمر من البلدين بينهم أمين عام اتحاد الغرف اللبنانية د. خالد حنفي ورئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير إلى جانب جمع من كبار المُستثمرين ورجال الأعمال المصرفيّين.
وأعرب المتحدثون في جلسة الافتتاح عن قناعاتهم بأهمية العلاقات الإقتصادية المصرية - اللبنانية منوهين بحجم الإستثمارات اللبنانية في مصر ودعوا إلى تعزيز التبادُل التجاري بين البلدين، وقرر المُلتقى عقد الدورة السابعة لمُلتقى الأعمال اللبناني - المصري في بيروت خلال النصف الأول من العام المُقبل.
تحدّث في جلسة الإفتتاح وزير التجارة والصناعة أحمد سمير فأشار إلى أن لبنان إحتلّ المرتبة 13 بين الدول المستثمرة في مصر وبإستثمارات وصلت إلى أكثر من 1,2 مليار دولار ونحو 1904 شركات لبنانية تتوزع إستثماراتها بين القطاعات الصناعية والمالية والخدمية والعقارية والسياحية.
وأوضح أن حجم التجارة البينية من البلدين إرتفع خلال العام 2021 إلى نحو 580 مليون دولار بنحو نسبته 35,4% مقارنةً مع العام 2020.
ودعا وزير التجارة والصناعة الشركات اللبنانية إلى إقامة شراكات مُشتركة مع نظيراتها المصرية للإنطلاق في التصدير إلى البلدان التي تشترك مع مصر بإتفاقات تجارية.
ثمّ تحدّث أمين عام اتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي فاعتبر أن المُلتقى "يشكّل مرتكزاً أساسياً في العلاقات الإقتصادية اللبنانية المصرية وخصوصاً أنه يشكّل محطة لإعادة تقويم التقدّم المحقّق واقتراح الحلول للعراقيل" لاسيما في ظلّ حقبة جديدة شديدة التعقيد.
وبعدما أشار إلى تنامي حجم التجارة بين البلدين رأى أن هناك "فرصاً هائلة لتوسيع قواعد الإنتاج غير المُستقلة ومن أهمّها تطوير مواقع لوجستية وصناعية في المرافيء التجارية لكلّ من مصر ولبنان يُتاح فيها الإستثمار للقطاع الخاص المصري واللبناني ومن شأنها أن تشكل مشروعات عربية بامتداد عالمي".
ثمّ تحدّث السفير اللبناني في مصر علي الحلبي فقال: "لا يخفى على أحد أن الدبلوماسية شكلت دافعاً للدولتين نحو التكامل الإقتصادي مُشيراً إلى أن السفارة اللبنانية في القاهرة تعتبر حلقة وصل بين القطاع الخاص والعام في البلدين. وأضاف: السفارة تسعى حالياً لعقد اجتماع اللجنة العليا المُشتركة قريباً، لافتاً إلى أن تضافر جهود مصر ولبنان انعكس ايجاباً على مستوى حجم التجارة البينية وزيادة الإستثمارات".

وكان لرئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير كلمة ومما جاء فيها:

"أننا نمرّ في أوقات عصيبة ومصيرية، لكن القطاع الخاص اللبناني لم ولن ييأس، ونحن نقوم بكلّ ما نملك من قوة للحفاظ على ما تبقى من إمكانات وقدرات وهي كثيرة، وهي أيضاً كفيلة بالنهوض بالبلد من جديد إذا وُجدَ القرار السياسي. فعلاً القطاع الخاص اللبناني يستمرّ بالتحرّك والمُبادرة بكل تصميم وإرادة وفي كلّ الاتجاهات، وها نحن اليوم نعقد سوياً هذا المُلتقى الذي نعول عليه الكثير لمساعدتنا في إيجاد متنفس لإقتصادنا الوطني يقيه شر السقوط، عبر بناء شراكة إستراتيجية مع القطاع الخاص المصري. اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى، المطلوب إجراءات وخطوات للإنتقال إلى آفاق جديدة في علاقاتنا الإقتصادية التي نأمل أن تكون نموذجاً يحتذى به.

وختم: "بالتأكيد لدينا الكثير من العناوين والمجالات والفرص. وسأضع بين أيدي المؤتمرين ورقة عمل إقتصادية مُشتركة تمّ إعدادها بين الهيئات الإقتصادية اللبنانية والإتحاد العام لغرف التجارة المصرية، لدى زيارة وفد من الإتحاد برئاسة نائب الرئيس محمد المصري إلى لبنان العام الماضي. في كل الأحوال، رجال الأعمال اللبنانيّين ممتنون لحسن المعاملة التي يلقونَها في مصر لتسهيل أعمالهم واستثماراتهم.

ثم تحدّث رئيس الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال المهندس فتح الله فوزي ومما قاله:"على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه مصر ولبنان وظروف لبنان الصعبة إلا أن الطموحات ما زالت أكبر والرغبة المشتركة في مساندة القضايا المشتركة وبالأخص الملف الإقتصادي سيكون لها مردود إيجابي وأتمنى أن تشهد الأعوام المُقبلة إنطلاقة أكبر وزيادة ملموسة في التعاون الإقتصادي على وجه الخصوص.

بالنسبة للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال فنحن على أتمّ الإستعداد من أجل مساعدة أشقائنا في لبنان العزيز وهذا هو عهد الجمعية على مدى أكثر من 30 عاماً لا ندخر جهداً ولا نرفع الراية البيضاء مهما كانت المشاكل والعقبات.

وتابع، أننا أمام تحديات من نوع آخر أكثر صعوبة حيث نواجه تحديات وظروفاً دولية وإقليمية غير مسبوقة تستلزم منا الوقوف صفاً واحداً والتفكير خارج الصندوق لإمتصاص الأزمات وتجاوز آثارها والمضي قدماً نحو المُستقبل وهو بإذن الله أفضل للبنان الشقيق ولشعبه العريق. وأدعو كل الأشقاء في لبنان للتعرف على فرص الإستثمار في مصر التي لا تفرق بين الأشقاء ولا تبخل عليهم بتوفير الفرص الآمنة والعادلة في الإستثمار والتنمية. ونحن في الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال لدينا من الخبرات والكفاءات الفنية والإدارية القادرة على مساعدة كلّ رجال الأعمال اللبنانيّين الراغبين في الإستثمار في مصر وليس هناك سفراء خير من إخوانكم اللبنانيون أنفسهم الذين عملوا في مصر وحققوا فيها نجاحات أصبحت علامة في كافة مجالات الإقتصاد والصناعة والتجارة والخدمات والتمويل.

ثمّ تحدّث الرئيس التنفيذي لمجموعة "الإقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي فقال:

"ينعقد هذا الملتقى بعد انقطاع قسري سببته الجائحة وما نتج عنها من تداعيات سلبية، باعدت بين الأصدقاء والشركاء لكنها لم تفرق بينهم.

ويأتي أيضاً في ظروف شديدة التعقيد في بلدينا ومنطقتنا والعالم. فنحن نعيش في حقبة جديدة تفرض علينا البحث عن حلول جديدة وتعزيز العمل المشترك.

والعلاقات التاريخية بين مصر ولبنان قديمة، ومع مرور الزمن نشأت بين البلدين، حكاية خاصة تمتزج فيها المودة المتبادلة، والتلاقي والترابط والتآخي ليس فقط في الهوية العربية المشتركة والتخاطب بلغة واحدة بمصير واحد في المحطات التاريخية الكبرى، بل أيضاً بالتعاون والتشارك في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والسياسية والثقافية والفنية.

وليس خافياً على أحد أن لبنان يمرّ هذه الأيام في أخطر منعطفاته منذ نشوء الكيان قبل مئة عام ونيف. يواجه أزمة متعدّدة الأوجه، ودفعت بفئات وشرائح واسعة من الشعب اللبناني الى حافة الفقر.

لكن مصر، كانت كعادتها الشقيقة الكبرى الحاضنة، فاضطلعت بدور المهدئ للأزمات السياسية بفعل دورها الوسيط ومحافظتها على جسور الصداقة مع كل أنواع الطيف السياسي اللبناني، وبفعل توظيف علاقاتها القوية مع الدول العربية والكبرى من أجل الحفاظ على هوية لبنان العربية والتخفيف من أزماته. لا بل شرعت أبوابها من جديد، وتحولت إلى واحدة من أهم وجهات المستثمرين والحرفيّين والمهنيّين الباحثين عن أفق جديد.

وأضاف:" إن إقبال اللبنانيّين من مستثمرين وحرفيّين ومهنيّين على مصر دليل على وجود مناخ مشجع على

الإستثمار والعمل والمبادلات التجارية، وإن كان الأمر يحتاج إلى المزيد من التسهيلات. لقد تحولت مصر بقيادة سيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى مركز إقليمي دولي للنشاطات المتنوعة وما قمة المناخ العالمية المرتقبة في نوفمبر المقبل سوى الدليل. وسنحاول حصر الإنعكاسات السلبية للمتغيرات الإقليمية والدولية في أضيق نطاق. وهي قادرة على امتصاص هذه الإنعكاسات بحكمة قيادتها وبحيوية شعبها وبمحبة وتقدير العرب وغير العرب لها".

ندوة عن تطوير المنصّة الرقمية في غرفة التجارة في طرابلس

إستضافت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال ندوة عن "تطوير المنصّة الرقمية"، التي من شأنها تسهيل ممارسة الأعمال التجارية، والوصول إلى أسواق محلية ودولية جديدة، والربط بين الجهات المعنية، وذلك بهدف تعزيز فرص المؤسّسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو والتطور، في ظلّ الأزمات الحالية المتفاقمة في لبنان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبشراكة مع الحكومة الكتالونية عبر الوكالة الكتالونية للتعاون الإنمائي، بمشاركة رئيس الغرفة توفيق دبوسي، بدايةً النشيد الوطني، ثم رحّب دبوسي بالحضور، منوّهاً "بالإهتمامات المشتركة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والوكالة الكاتالونية للتعاون الإنمائي وقال: "إن غرفة طرابلس الكبرى تبدي مشاعر الإعتزاز بالشراكة المحورية مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والحكومة الكتالونية ممثلة بالوكالة الكاتالونية للتعاون الإنمائي، وهي في جهوزية دائمة لتكون حجر الأساس في إغناء واستدامة هذه المنصّة وتطويرها وتحسين دورها، وذلك بروح تعزيز الروابط بين مشاريع التنمية المستدامة ومؤسّسات القطاع الخاص لإرساء شراكات دولية من طرابلس الكبرى وفتح الآفاق واسعة أمام المشاريع التي تساعد على تطوير القدرات والكفاءات لدى رواد الأعمال الشباب وغرس روح المبادرة والإبتكار لديهم".

وقال مارغاليف: "نحن سعداء جداً بما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه لتحسين الأوضاع المعيشية في شمال لبنان. ونريد أن نسلط الضوء على أهمية إشراك المؤسّسات ذات الصلة مثل غرفة تجارة طرابلس والشمال في مبادرة البرنامج ونؤكّد من جديد الأثر الإيجابي لمشاركتها لتحقيق نتائج أفضل وضمان استدامة الأنشطة".

بدورها قالت هاونشتاين: نقف مرة أخرى إلى جانب طرابلس من خلال دعم قطاعاتها الإنتاجية والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر خلق "منصّة مستدامة" تساهم في تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات في المدينة، لمواجهة التحديات في هذه الأوقات الصعبة، تعتبر الحلول الرقمية أساسية لتسريع التنمية". وفي الختام أشار شاطري في كلمته الى أن "تطوير المنصّة الرقمية" مبني على "نتائج تقييم مواطن الضعف في طرابلس وتجاوزها، إذ ستوفر هذه المنصّة للمؤسّسات مواد تثقيفية الكترونية ومعلومات اساسية حول المتطلّبات الإدارية والرسمية لتسجيل الشركات ومراقبة الجودة والتسويق، فضلاً عن الموضوعات المهمة الأخرى ذات الصلة بالشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في المنطقة والتحديات غير المسبوقة التي تواجهها، كما وستوفر المنصة فرصة للتواصل والربط بين الجهات المعنية ومقدمي الخدمات والمؤسّسات، وسيتمّ إدارتها وتحديثها بانتظام بدعم من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال".

بوشكيان التقى وفداً من برنامج التجارة والإستثمار الأميركي وبحث مع وفد فرنسي مشاركة لبنان في معرض SIAL

التقى وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال النائب جورج بوشكيان الملحق الإقتصادي الجديد في السفارة الفرنسية فرانسوا سبورير في زيارة تعارفية، تخلّلها تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز التعاون بين لبنان وفرنسا، على الصعد الصناعية والتبادلية ومساعدة المصنّعين اللبنانيّين على التكيّف مع المواصفات الأوروبية الجديدة، واقامة صناعات تكاملية وتبادلية في لبنان بالشراكة مع صناعيين ورجال أعمال فرنسيّين، يكون لبنان قاعدة ومرتكزاً لإنطلاق هذه المنتجات الى البلدان الشرق أوسطية والعربية والافريقية، في ظلّ وجود خبرات لبنانية مشهود لها في القطاع الصناعي، وتعزّز في السنوات الاخيرة مع اقامة صناعات جديدة تكنولوجية ودوائية وغذائية تصدّر الى مختلف دول العالم، لا سيما الى أوروبا.

تمّ التطرّق الى خطة الحكومة الإصلاحية، وضرورة الإسراع في تنفيذها تمهيداً لتوقيع الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر بمثابة انطلاقة لمسار إصلاحي وتطويري وإنقاذي. وعلّق المجتمعون أهمية أيضاً على مشاركة صناعيّين لبنانيّين في معرض SIAL للصناعات الغذائية، والذي يُقام منتصف الشهر المقبل في العاصمة الفرنسية، ويعتبر مدخلاً طبيعياً للمنتجات اللبنانية المعروفة بجودتها العالية في اوروبا.
والتقى بوشكيان وفداً من برنامج تسهيلات التجارة والاستثمار (Trade and investment facilitation program –TIF) في وكالة التنمية الأميركية (US-AID) لمناقشة التعاون بين القطاعين العام والخاص. وشارك في الإجتماع مارك كوستال وداني معلولي، والمشرفة عن البرنامج في السفارة الأميركية في بيروت ندى حلو.

الهيئات تلتقي فريق عمل السفارة الفرنسية الإقتصادي

عقدت الهيئات الإقتصادية اللبنانية برئاسة الوزير السابق محمد شقير اجتماعاً في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان مع فريق العمل الإقتصادي في السفارة الفرنسية برئاسة الملحق الإقتصادي في المنطقة فرانسوا سبورير، وتمّ خلاله مناقشة تنمية التعاون الإقتصادي الثنائي وحاجات دعم وتحفيز القطاع الخاص اللبناني، كما تمّ خلال اللقاء عرض خطة الهيئات الإقتصادية للتعافي المالي والإقتصادي.
وقال شقير "بينما يواجه البلد خطر إنهيار إقتصاده، فإننا نثمن عالياً إلتزام فرنسا بإنقاذ لبنان وما تبذله من جهود جبارة لمساعدنا، والدفع لإقرار الإصلاحات وعكس اتجاه الإنهيار المتسارع منذ ثلاث سنوات".
وأكد ان الهيئات الإقتصادية بكل مواقفها وتحركاتها تشدّد على تنفيذ الإصلاحات الشاملة خصوصاً تلك المطلوبة من المجتمع الدولي، مشيراً الى ان الهيئات بادرت منذ حوالى أربعة أشهر ومع الفوضى السياسية الحاصلة في البلاد، على إعداد خطة تعاف مالي وإقتصادي، وقد كلفت لهذا الغاية فريق عمل مؤلفا من 13 شخصاً من القطاعات الإقتصادية الأساسية وخبراء في الإقتصاد والمال وقانونيّين".
وقال شقير "لقد حرصنا على أن تكون خطتنا واقعية ومبنية على أرقام حقيقية وعلى أسس إقتصادية ومالية وإجتماعية واضحة، كما حرصنا على أن تكون مقبولة من الشعب اللبناني. وهذا برأينا يضع لبنان على طريق الصحيح للبدء في عملية التعافي والنهوض".
من جهته، أعرب سبورير عن سروره لتكليفه العمل في لبنان، مؤكداً ان العلاقة بين فرنسا ولبنان مميزة وخاصة، وهذا يظهر بكل المناسبات الهامة التي تعقد في فرنسا حيث يكون لبنان حاضراً على الدوام خصوصاً من قبل الرئيس ماكرون.
"حتى لو كان هناك مشاكل كبيرة على مستوى العالم، فإن الرئيس ماكرون يولي لبنان أهمية خاصة"، مشيراً في هذا الإطار الى لقاء الرئيس ماكرون مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في نيويورك". وأضاف "اننا وصلنا في لبنان الى مرحلة لا يفيد فيها الكلام، إنما المطلوب أفعال لا سيما إقرار الإصلاحات المطلوبة والتوقيع مع صندوق النقد الدولي".
عرض فريق عمل الهيئات المؤلف من: نقولا شماس، صلاح عسيران، نبيل فهد وبول أبي نصر، خطة الهيئات الإقتصادية للتعافي الإقتصادي والمالي. ثم دار نقاش مع فريق عمل السفارة الفرنسية حولها.

تقرير للبنك الدولي يكشف: لبنان الثاني عالمياً في تضخم أسعار الغذاء

حلّ لبنان في المركز الثاني عالمياً على مؤشر البنك الدولي لتضخم أسعار الغذاء بنسبة 240%، فيما جاءت زيمبابوي في المركز الأول بنسبة 353، وفنزويلا في المركز الثالث، وذلك في تقرير جديد صدر عن البنك الدولي.
ولفت إلى أنّ "منظمة الأمم المتحدة للطفولة اصدرت مؤخراً تقريراً يحذر من أن انعدام الأمن الغذائي الحاد يهدد أكثر من 58 مليون شخص شخصاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك 29,5 مليون طفل في لبنان والسودان وسوريا واليمن، بسبب الصراع المتصاعد في المنطقة".
وأوضح البنك، أنّه "لا يزال تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية في الدول مرتفعاً. حيث أظهرت المعلومات المأخوذة من الشهرين الأخيرين بين أيار وآب 2022 والتي تتوفر عنها بيانات تضخم أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً في معدلات التضخم في جميع البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تقريباً؛ 93,3% من البلدان منخفضة الدخل، و90,9% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و93% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، شهدت مستويات تضخم أعلى من 5 %".

خبراء صندوق النقد في "المالية"

أجرى وفد الخبراء التابع لصندوق النقد الدولي الذي يزور لبنان (IMF Tax Policy Mission) جوجلة لجملة اللقاءات التي أجراها على مدى أسبوع حول السياسات الضريبية الحالية وإمكان استحداث سياسات ضريبية جديدة، في اجتماع مع مدير الواردات في وزارة المالية لؤي الحاج شحادة، في حضور مستشارة الشؤون الضريبية في الوزارة الخبيرة كلودين كركي.

وقد تركز مضمون الإجتماع، بحسب بيان المكتب الإعلامي في وزارة المال، "على ما تمّ نقاشه في الوزارات والإدارات والهيئات التي التقاها الوفد، وعلى كيفية معالجة التهرب الضريبي من خلال نقل الأرباح من لبنان إلى الخارج والإجراءات المتخذة لملاحقتها عبر اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية بهذا الشأن". دكتور شحادة للوفد "سياسة وزارة المالية الهادفة إلى عدم إلحاق أعباء مباشرة أو غير مباشرة بطبقات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وما دون". "كما أن اجتماع مع مديرية الواردات والضريبة على القيمة المضافة هو الثاني بعد الاجتماع التقني المطول الذي عقد في المديرية في مستهل جولته، على أن يليه اجتماع ثالث عند الإنتهاء من جدول لقاءاته المحدّدة في لبنان".

أخبار اقتصادية دولية

قطر: ارتفاع صادرات القطاع الخاص ٢١ %

أصدرت غرفةُ قطر تقريراً عن تحقيق صادرات القطاع الخاص خلال الربع الثاني من العام 2022 الجاري نمواً كبيراً، حيث بلغت قيمة صادرات القطاع الخاص هذه الفترة حوالي 8,92 مليار ريال قطري، مقابل 7,39 مليار ريال خلال ذات الفترة من العام الماضي، محققةً زيادة نسبتها 21 % على أساس سنوي، أمَّا على أساس ربع سنوي بالمقارنة بالربع الأول من نفس العام 2021 والتي بلغت حينها حوالي 7,73 مليار ريال فقد ارتفعت، ولكن بنسبة بلغت حوالي 15,4 %.

كما أظهرت قدرةَ القطاع الخاص والإقتصاد القطري بشكل عام على التكيف مع الظروف الإقتصادية الطبيعية وغير الطبيعية ومقدرته على تحقيق معدلات نمو مُتصاعدة خاصة بعد فترة من التأثيرات السالبة للتدابير الصارمة التي فرضتها الدولة لمكافحة جائحة "كوفيد19-"، حيث أصبحت آليات السوق وخطط التشغيل في المنشآت والشركات هي التي تتحكم في مستويات التشغيل في كافة الأنشطة الإقتصادية. ووفق التقرير ارتفعت الى المنطقة العربية على أساس سنوي بنسبة بلغت 60,7 %. كما ارتفعت قيمة الصادرات، إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة كبيرة بلغت 249,2%.

ارتفاع فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية بحدود ١٧٣%

ارتفع فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية (النفطية وغير النفطية) بنسبة 172,8 % على أساس سنوي، خلال أول سبعة أشهر من 2022، حيث بلغ 147,3 مليار دولار، مقابل نحو 54 مليار دولار، خلال الفترة المناظرة من 2021. وبحسب بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية ارتفعت قيمة الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية)، بنسبة 77,2%، إلى 249,9 مليار دولار، فيما ارتفعت الواردات 17,9%، إلى 102,6 مليار دولار. وارتفعت قيمة الصادرات "النفطية" للسعودية، بنسبة 95,1%، إلى 198,7 مليار دولار. وصعدت صادرات السعودية من النفط الخام، بنسبة 2,6% على أساس شهري، في تموز الماضي، إلى 7,38 ملايين برميل يومياً.

وتعدّ السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، على الرغم من أنها تأتي ثالثة في حجم الإنتاج بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا.

قطر: ارتفاع فائض الميزان التجاري ٧٨ %

ارتفع فائض ميزان قطر التجاري خلال شهر تموز الماضي بنحو 78 % على أساس سنوي. وبحسب جهاز التخطيط والإحصاء، سجلت قطر فائضاً في ميزانها التجاري الشهر الماضي بلغت قيمته 34,77 مليار ريال قطري (9,62 مليار دولار)، مقابل 19,53 مليار ريال (5,4 مليار دولار) في تموز 2021. ودعم الفائض التجاري لقطر، زيادة صادرات البلاد في تموز بنحو 61,9 % إلى 44,36 مليار ريال، مقابل 27,4 مليار ريال في الشهر نفسه من العام الماضي. وارتفعت قيمة صادرات «غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى» والتي تمثّل (الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان) بـ90,3% لتصل إلى نحو 30,6 مليار ريال. وعلى صعيد الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية، احتلت الهند الصدارة بقيمة 5,7 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 12,8% من إجمالي قيمة الصادرات القطرية، تلتها اليابان بنسبة 5,12 مليار ريال أي ما نسبته 11,55%، ثم كوريا الجنوبية بنسبة 5,08 مليار ريال وبنسبة 11,46%. وعلى مستوى الواردات، استقبل السوق القطري واردات بـ9,59 مليار ريال، مقارنةً بـ7,87 مليار في يوليو 2021، بنمو 21,8 %.

الجزائر :١٧ مليار دولار فائض الميزان التجاري

تشير التقديرات الأولية أن فائض الميزان التجاري الجزائر يفوق الـ 17 مليار دولار في نهاية السنة.

فيما يخصّ الصادرات خارج المحروقات قال الوزير الأول الجزائري انها بلغت في نهاية آب المنصرم 4,4 مليار دولار ومن المنتظر أن تصل الى 7 مليار في نهاية السنة وهذا الرقم يشكّل هدف الحكومة المعلن منذ تولّي الرئيس تبون السلطة في نهاية 2019.

تحسّن وضعية الميزان التجاري في الجزائر يعود بالأساس الى ارتفاع أسعار الطاقة منذ نهاية العام الماضي حيث صادرات المحروقات تشكّل 98% من إجمالي إيرادات الجزائر.

وتسعى الجزائر منذ عدة سنوات الى تنويع إقتصادها والحدّ من التبعية المطلقة للمحروقات لتفادي أزمات التمويل التي عاشتها في السنوات الأخيرة عند انهيار أسعار النفط بعد العام 2014.

مصر إنخفاض العجز الكلي للموازنة

توقّع وزير المالية المصري محمد معيط، إنخفاض العجز الكلي للميزانية إلى 5,6% خلال السنة المالية الحالية 2023-2022 من 6,1% في السنة المالية السابقة. كذلك توقّع انخفاض عجز الميزانية إلى 5% في السنة المالية المقبلة 2024-2023. وأوضح الوزير معيط أنّ "عجز الموازنة سجل 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية التي انتهت في 30 حزيران 2022، مع تحقيق فائض أولى للعام الخامس على التوالي بلغ 100 مليار جنيه وبنسبة 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي".

ولفت إلى أنّ "نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 87,2% في السنة المالية الماضية ارتفاعاً من 84,6% في السنة المالية 2021-2020، ومن المتوقّع انخفاض نسبة الدين إلى 82,5% في السنة الماليةالجارية".

وكشف معيط عن أنّ الحكومة لن تعتمد في تمويل ميزانيتها في المستقبل على الأموال الساخنة، موضحاً أنّ نحو 15 مليار دولار غادرت مصر أثناء أزمة الأسواق الناشئة في 2018، وما يقرب من 20 مليار دولار غادرت البلاد عند تفشي جائحة كوفيد19- في 2020. مشدداً على أنّ "الاعتماد سيكون على تنمية الأنشطة الإقتصادية، لاسيما الزراعة والصناعة والتصدير".

البنك الدولي يتوقّع زيادة عجز الموازنة والميزان التجاري لتونس

توقّع البنك الدولي، أن يؤدي "بطء وتيرة تعافي إقتصاد تونس من جائحة كورونا والتأخير في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، وبينها إصلاح منظومة الدعم، إلى ضغوط إضافية على المالية العمومية للبلاد وزيادة عجز الموازنة والميزان التجاري". جاء ذلك في بيان نشره البنك الدولي على موقّعه الإلكتروني، بعد أحدث تقرير من "المرصد الإقتصادي لتونس" أصدره البنك بعنوان "إدارة الأزمة في وضع إقتصادي مضطرب". وتوقّع البنك أن "يبلغ معدل النمو الإقتصادي 2,7% في 2022، ويرجع ذلك لحدّ كبير إلى انتعاش السياحة والتجارة بعد جائحة كورونا، والأداء القوي لقطاعي المناجم والصناعات التحويلية الخفيفة".

وأوضح أن "معدل النمو سيقل بشكل طفيف عن توقّعات البنك الدولي السابقة في إنعكاس لتأثير الحرب في أوكرانيا"، ومن المتوقّع أن "يظل أداء الإقتصاد في 2022 أقل كثيراً عما كان عليه قبل الجائحة". ومنذ 24 شباط الماضي، تشن روسيا هجوماً عسكرياً في جارتها أوكرانيا، ما أضرّ بقطاعي الغذاء والوقود على مستوى العالم ودفع عواصم عديدة إلى فرض عقوبات إقتصادية ومالية ودبلوماسية على موسكو. وقال مدير مكتب البنك الدولي في تونس ألكسندر أروبيو: "بينما بدأ إقتصاد تونس مسيرة تعافيه من أزمة كورونا، واجهت البلاد تحدياً مزدوجاً يتمثّل في ارتفاع أسعار السلع الأساسيّة والحرب في أوكرانيا، والتي خلقت ضغوطاً هائلة على إمدادات القمح والطاقة العالمية"، بحسب البيان.

وتابع: "إدراكا من البنك الدولي لهذه التحديات غير المسبوقة، منح تونس نهاية حزيران الماضي قرضاً بقيمة 130 مليون دولار للمساعدة على تخفيف تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي للبلاد. وسيتيح ذلك للحكومة تمويل مشتريات الحبوب مع البدء في تنفيذ الإصلاحات المعلنة". ووفق بيان البنك، "ارتفاع معدل التضخم من 6,7% في يناير (كانون الثاني) 2022 إلى 8,1% في يونيو 2022، دفع البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة، وهي أول زيادة منذ 2020". وأردف: "كما اتسع عجز الميزان التجاري 56% في النصف الأول من 2022، ليصل إلى 8,1% من إجمالي الناتج المحلي". وتوقّع أن "يرتفع عجز الموازنة مدفوعاً بزيادة دعم الطاقة والغذاء ليصل إلى 9,1% في 2022 مقارنةً بـ7,4% في 2021". وشدّد البنك الدولي على أن "منظومة دعم المواد الغذائية هي أحد الأسباب الرئيسية للإرتفاع في عجز كل من الميزان التجاري والموازنة، بسبب فرضها ضغوطاً كبيرة على المالية العمومية للدولة"

توقعات بنمو الناتج المحلّي للاقتصادات الخليجية ٦,٧ %

أظهر أحدث تقرير حول المستجدات الاقتصادية للشرق الأوسط، الذي أعدته "أكسفورد إيكونوميكس"، وجود آفاق إيجابية على مستوى المنطقة، على الرغم من الانخفاض الكبير لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي على خلفية ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة. ويُقدّر نمو إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط في 2022 عند 5,5%، أي بزيادة طفيفة عن التوقّعات التي أعلنتها "أكسفورد إيكونوميكس" قبل ثلاثة أشهر.

وبحسب تقرير الربع الثالث، فإن الآفاق الإيجابية للشرق الأوسط، ترتكز على توقّعات قوية للزخم والنشاط في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6,7% هذا العام، وهو أسرع معدل منذ 2011، مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط، وإعادة تسخير الإيرادات الحكومية في مبادرات الإستثمار، وبدرجة أقل، إنفاق الأسر والشركات. ومع ذلك، فإن احتمالية حدوث ركود عالمي وتأثيره في الطلب على النفط لا يزال يمثّل خطراً سلبياً رئيسياً لهذه النظرة. ووفق التقرير فإنّ ارتفاع أسعار النفط ستظل داعمة للمالية العامة، ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق فائض إجمالي في الميزانية بنسبة 9,7% من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأكبر منذ عام 2012.

البلدان العربية أهم الشركاء التجاريين للبرازيل

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب تقرير صادر عن الغرفة التجارية العربية البرازيلية، في صدارة الدول العربية المستوردة للمنتجات البرازيلية بنحو 37,800 طن، أي بنمو 11%، بينما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة باستيرادها لنحو 37،200 طن، بزيادة بنحو 52,7%. وأكّد رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية أوسمار شحفة، أنّ "هذه النتائج تعزّز جهود البرازيل الرامية للحفاظ على حجم صادراتها الشهرية فوق 400 ألف طن حتى نهاية هذا العام. وتعكس هذه المؤشرات تنامي الطلب على البضائع والمنتجات البرازيلية، وبالأخص الدول العربية كأحد أهم الشركاء التجاريين الرئيسين للبرازيل عالمياً، ما يرسّخ متانة العلاقات التجارية بين دول المنطقة والبرازيل". ولفت شحفة إلى أنّه "في إطار المساعي الرامية إلى تشجيع حركة وأنشطة الإستيراد والتصدير، بادرت الغرفة التجارية العربية البرازيلية بدعم جهود إنشاء مسارات لوجستية مباشرة بين البرازيل والدول العربية، فضلاً عن استئناف مناقشات اتفاقية التجارة الحرة بعد الجائحة".

"إيكونوميست": الإقتصاد السعودي يسجّل أسرع نمو بين الإقتصادات الكبرى

توقّعت وحدة أبحاث "إيكونوميست إنتليجنس"، أن يسجّل الإقتصاد السعودي أسرع نمواً بين الإقتصادات الكبرى في عام 2022، متفوقاً على الصين والهند وألمانيا وأميركا وبقية دول مجموعة العشرين.

ورجح التقرير أن يسجّل الإقتصاد السعودي نمواً بنسبة 7,5% هذا العام، وهو أسرع معدل نمو في المملكة منذ عام 2011. وبيّن التقرير أن الأساسيات الإقتصادية للمملكة تتحرك بالإتجاه الصحيح مع تسجيل فائض في الميزانية، وتقلّص الدين العام، فضلاً عن احتواء معدلات التضخم.

ووفق التقرير سوف ينمو الإقتصاد السعودي مدعوماً بالإصلاحات ومن المرجح أن يسجل نمواً بنسبة 5% العام المقبل. وأظهر التقرير أن وزن قطاعات المطاعم والترفيه والفنادق في مؤشر التضخم بنحو 11%، بينما الوزن النسبي لقطاع الطاقة 25% وفيما ارتفع قطاع الخدمات بأكثر من 4% فإن وزنه المنخفض لم يكن مؤثراً بشدة في التضخم.

الكويت في المركز الرابع بين الإقتصادات الخليجية

صنَّفت مجلة "سي إي أو وورلد" الإقتصاد الكويتي كرابع أكبر اقتصاد خليجي من حيث الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، فيما حلّت الكويت بالمرتبة 59 بين الاقتصادات العالمية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للكويت 186,61 مليار دولار. وجاء الإقتصاد السعودي بالمرتبة الأولى خليجياً و18 عالمياً بنسبة 1,04 تريليون دولار، تلاه الاقتصاد الإماراتي بالمرتبة 32 عالمياً بنسبة 501,354 مليار دولار، ثم القطري بالمرتبة 53 عالمياً بـ225,716 مليار.

أما عالمياً، فقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى كأكبر إقتصاد عالمي من حيث اجمالي الناتج المحلي. وبقيت الصين حسب تقديرات "سي إي أو وورلد" في المركز الثاني والمنافس الوحيد للولايات المتحدة على المركز الأول. بينما حلت اليابان في المركز الثالث، فيما جات ألمانيا كأكبر اقتصاد في أوروبا ورابع أكبر إقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي يبلغ نحو 4,2 تريليونات دولار. وكانت سويسرا الوافد الأبرز إلى قائمة الإقتصادات العشرين الأكبر في العالم بعد أن أزاحت تايوان عن المركز العشرين، في حين أزاحت الهند بريطانيا عن المركز الخامس بعد أن كانت قبل عشر سنوات في المركز الحادي عشر.

معدل البطالة للسعوديين ينخفض إلى 9,7% في الربع الثاني

انخفض معدل البطالة لإجمالي السعوديّين وبلغ 9,7% خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنةً بنسبة 10,1% خلال الربع الأول من العام 2022، فيما انخفض معدل

البطالة الإجمالي (للسعوديّين وغير السعوديّين) إلى 5,8% خلال الربع الثاني مقارنةً بنسبة 6% خلال الربع الأول، وذلك بحسب ما ذكرت الهيئة العامة للإحصاء السعودية. وأشارت الهيئة في نشرة سوق العمل للربع الثاني من العام 2022 إلى أن معدل البطالة للسعوديات انخفض إلى 19,3% في الربع الثاني من العام الحالي من 20,2% خلال الربع الأول من العام نفسه، لافتة النظر إلى أن معدل البطالة للسعوديّين الذكور انخفض وبلغ 4,7% في الربع الثاني من 5,1% خلال الربع الأول من العام الحالي. وذكر أن مؤشرات القوى العاملة في الربع الثاني من العام 2022 أظهرت ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة الإجمالي (للسعوديّين وغير السعوديّين) حيث بلغ 60,8% مقارنةً بـ60,4% في الربع الأول من العام 2022، مشيراً إلى أن معدَّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السعوديّين للربع الثاني من العام 2022 ارتفع وبلغ 51,8% مقارنةً بـ50,1% في الربع السابق. وبيّنت الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات للربع الثاني من العام 2022 حيث بلغ 35.6 في المئة مقارنةً بـ33,6% في الربع السابق، مضيفةً أن معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديّين الذكور للربع الثاني من العام 2022 ارتفع وبلغ 67,5% مقارنةً بنسبة (66% في الربع السابق).

اقتصاد البحرين ينمو ٦,٩% الأعلى منذ ٢٠١١

كشفت وزارة المالية والإقتصاد الوطني البحرينية عن تحقيق الاقتصاد الوطني نمواً بنحو 6,9% خلال الربع الثاني من العام الحالي، وذلك على أساس سنوي، لتكون بذلك تلك النسبة هي الأعلى منذ العام 2011، وفق البيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. جاء ذلك، في التقرير الإقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الثاني من العام 2022، والذي يلخص أبرز المستجدات على الصعيد الإقتصادي المحلي، وأداء عدد من المؤشرات الإقتصادية، إلى جانب استعراض ملخص مشاريع البنية التحتية وتقارير التنافسية لمملكة البحرين.

انتعاش مختلف الأنشطة

وأظهر التقرير إنتعاش مختلف القطاعات الإقتصادية بشكل ملحوظ مدعومة بإستمرار تطور أداء القطاعات غير النفطية، بالإضافة إلى تسجيل مؤشرات إيجابية ونوعية في القطاعات التي استهدفتها خطة التعافي الإقتصادي.

أبرز المؤشرات الإقتصادية

وأظهر التقرير أداء القطاعات الإقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. وواصل قطاع الفنادق والمطاعم تسجيله لنسب النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية، محققاً نمواً سنوياً بنحو 18,1% بالأسعار الثابتة، تلاه قطاع المواصلات والاتصالات بنحو 15,1%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنحو 7,6% مدعوماً بنمو الكميات المنتجة في كل من شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وشركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) ومصفاة شركة نفط البحرين (بابكو).

قطاعات أخرى

فيما شهد قطاع التجارة نمواً بنحو 7,5% بالأسعار الثابتة، عاكساً الارتفاع الحاصل في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية. أما قطاع الخدمات الحكومية فقد بلغت نسبة نموه السنوية 7,1% بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثاني، كما شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً حقيقياً ملحوظاً بلغ 4,5 % على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع أعداد المعاملات العقارية المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري. وحقّق قطاع المشروعات المالية نمواً بنحو 3,6% مدعوماً بنمو الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي والقيمة الإجمالي للقروض والتسهيلات، فيما نما قطاع البناء والتشييد بنحو 2,6%.

المشاريع التنموية

وفي ما يتعلّق بالمشاريع التنموية الكبرى والممَّولة من قبل برنامج التنمية الخليجي، فقد شهدت تقدماً ملحوظاً خلال الربع الثاني مع ترسية مشاريع بقيمة 100 مليون دولار، ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمّت ترسيتها نحو 6,1 مليارات دولار بزيادة 8,2% عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. كما شهد الربع الثاني ترسية عقود لمشروع مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب، وعقود لمشروع توسعة شارع الجنبية، وعقود لمشروع المدينة الرياضية.

تنافسية مملكة البحرين

وعلى صعيد التنافسية، فقد تصدّرت مملكة البحرين الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في مؤشر الحرية الإقتصادية في العالم 2022 الصادر عن معهد فريزر، وتحسن أداء المملكة بواقع 17 مرتبة في المؤشر لتحتل المرتبة 39 عالمياً من أصل 165 دولة.

التضخم السنوي في مصر يقفز إلى 15,3% خلال آب

قفز معدل التضخم السنوي في مصر إلى 15,3% خلال آب الماضي، صعوداً من 14,6% في تموز السابق له. وأفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري بأن التضخم الشهري تباطأ في آب إلى 0,5% من 0,9% في تموز. يأتي ارتفاع التضخم السنوي مدفوعاً بصعود أسعار مجموعة الطعام والمشروبات 24,3%، إذ زادت أسعار مجموعة الحبوب والخبز 50,2 %، والزيوت والدهون 32,1%. كما ارتفعت أسعار الألبان والجبن والبيض 26,9% على أساس سنوي في آب، واللحوم والدواجن 23 %. وزادت أسعار مجموعة النقل والمواصلات 16,5%، وسط زيادات على أسعار الوقود، الناجمة عن قفزات سجلتها أسعار النفط عالمياً خلال العام الجاري.

هبوط قوي لمؤشر مديري المشتريات في قطر خلال شهر آب

أظهرت بيانات مؤسّسة "إس آند بي" غلوبال انخفاضاً قوياً في قراءة مؤشر مديري المشتريات في قطر، الذي يرصد أداء القطاع الخاص غير النفطي، خلال آب الماضي، بضغط هبوط معدلات النمو في النشاط الكلي والطلبات الجديدة والأنشطة الشرائية.

وأوضحت المؤسّسة أن قراءة مؤشر مديري المشتريات في قطر هبطت من 61,5 في تموز الماضي، إلى 53,7 نقطة في آب. ويعني ارتفاع المؤشر عن مستوى 50 نقطة أن هناك توسعاً في النشاط، أما الإنخفاض أدناه فيعني أن ثمّة إنكماشاً. وحسب التقرير الذي يصدر بالتعاون مع مركز قطر للمال (حكومي)، انخفضت معدلات النمو في النشاط الكلي والطلبات الجديدة والأنشطة الشرائية، ولكنها بقيت قوية قياساً على المتوسط التاريخي.

وأشار التقرير إلى انخفاض الأعمال غير المنجزة، ما اضطر الشركات القطرية غير النفطية إلى خفض عدد موظفيها من أجل الحفاظ على هوامشها الربحية.

وارتفع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج بدرجة طفيفة خلال الشهر، ولكن تحسُّن مستوى الطلب ساعد الشركات القطرية في رفع أسعار سلعها وخدماتها بأعلى معدل في ثمانية أشهر خلال آب 2022. وظهرت علامات تشير إلى عدم استغلال كامل القدرة الإنتاجية للشركات القطرية مع انخفاض الأعمال غير المنجزة للمرة الأولى في 23 شهراً.

ولفتت الشركات القطرية إلى أن عدد موظفيها الحالي كان كافياً لتلبية الطلبات الجديدة الواردة.

ودفع النمو المستمرّ في الطلبات الجديدة الشركات القطرية إلى تكثيف أنشطتها الشرائية في آب 2022. وعلى صعيد الأسعار، ارتفع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج بدرجة طفيفة في آب 2022 بعد انخفاضه في الشهر السابق له. وتحسّنت ثقة الشركات القطرية بشأن نمو النشاط التجاري خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، وكان مستوى الثقة الأعلى منذ عام تقريباً.

"بلومبرغ": روسيا تخطط لإصدار سندات مقومة باليوان الصيني

ذكرت وكالة "بلومبرغ" في تقرير مؤخراً، أن "روسيا تخطط لإستئناف مبيعات السندات المحلية بعد توقف دام ستة أشهر، كما تخطط لإصدار سندات مقومة باليوان الصيني". وسلط التقرير الضوء، على أن "السندات المقومة بالروبل، والتي يشار إليها أيضا باسم OFZs، من المحتمل أن تعود إلى السوق في النصف الثاني من أيلول 2022|"، كذلك أشار التقرير إلى أن "طرح سندات اليوان سيتمّ لأول مرة في السوق الروسية في العام المقبل". وأفاد مصدر، بأن "هناك خطة طويلة الأمد لطرح السندات الصينية في السوق الروسية وذلك تزامنا مع ارتفاع أحجام تداول اليوان (في بورصة موسكو) بعد العقوبات التي أبعدت روسيا عن أسواقها التقليدية في الولايات المتحدة وأوروبا". ووفقاً لبيانات وكالة "بلومبرغ"، زادت أحجام التداول "الروبل الروسي - اليوان الصيني" بنحو 40 ضعفاً منذ بداية العام.

كما لفت تقرير الوكالة، إلى أن "أكبر شركة لتعدين الذهب في روسيا "بوليوس" وعملاق الألمنيوم "روسال" ينفذان تعاملات باليوان".

مصرف لبنان يقرّ "هيركات" بـ ٦٠٪ على مستحقات مستوردي الأغذية والأدوية وتقسيط بـ"الفريش"... وسلامة: لا تراجع عن القرار!

لم يُعقد اجتماع للمجلس المركزي في مصرف لبنان على وقع استمرار إضراب القطاع المصرفي وتمديد الإضراب بإنتظار أن تبصر النور الخطة الأمنية التي تعمل عليها وزارة الداخلية لحماية فروع المصارف.

الإجتماع الأخير للمجلس المركزي خُصّص جزء كبير منه لبحث ملف أساسي يتعلّق بمستحقات مستوردي الاغذية والشركات المستوردة للأدوية بعدما حمل المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور محمد أبو حيدر موقف نقابة مستوردي الاغذية والشركات المستوردة للأدوية من قرار حاكم مصرف لبنان وضع آلية جديدة لتسديد هذه المستحقات تقوم على إقتطاع جزء كبير منها وتسديد ما بقي بالدولار النقدي على عدة أشهر. أن سلامة كان قد طلب من أبو حيدر، لكونه عضواً في المجلس المركزي لمصرف لبنان، بحث الآلية التي سيعتمدها لتسديد المستحقات مع النقابات والجهات المعنية، حيث يلحظ قرار مصرف لبنان شطب 60% من مستحقات هذه الشركات على مصرف لبنان وهي أموال تعود الى فواتير قدّمتها الشركات الى المركزي للاستفادة من آلية الدعم بين عامي 2020 و2021، ليسدد مصرف لبنان فقط 40% من قيمة الفواتير المتراكمة بالدولار "الفريش" على فترة تمتد بين 6 أشهر و12 شهراً، وهو ما ترفضه قطعاً نقابة مستوردي الاغذية والشركات المستوردة للأدوية حيث تعتبر هذه الخطوة بمثابة رصاصة تطيح رساميل الشركات وتحمل تبعات كارثية بالنسبة للتعامل مع الموردين في الخارج الذين لم يحصل جزء كبير منهم على مستحقاته حتى الساعة. وقد علمت "النهار" أن المستحقات التي يشملها اقتراح سلامة تعود الى فواتير تقدّم بها مستوردو المواد الغذائية والاستهلاكية ومستوردو المواشي ضمن ملفات الاستفادة من الدعم في مرحلة كان فيها سعر صرف دولار السوق السوداء عند 12 ألف ليرة، وتصل قيمة الفواتير العائدة الى المواد الغذائية والمواشي التي ستخضع لـ"هيركات" الى ما يقارب 65 مليون دولار. أما بالنسبة للفواتير التي تعود الى مستوردي الادوية، فالفواتير التي سيلحقها "الهيركات" تصل قيمتها الى 100 مليون دولار تقريباً. الفواتير المستهدفة بإجراء مصرف لبنان تعود لأدوية استوردتها الشركات في النصف الأول من عام 2021 وتمّ بيعها خلال هذه الفترة ولم يغطّ مصرف لبنان دعمها حينها، وفي شهر آب من عام 2021، قرّرت وزارة الصحة رفع الدعم عن هذه الأدوية وأرسلت لائحة بالادوية وأسمائها الى مصرف لبنان يبلغه بالتوقف عن دعم هذه الأدوية ما دفع بمصرف لبنان لتوقيف صرف أي أموال لتغطية الفواتير العائدة لهذه الأدوية حتى يومنا هذا، رغم أن الشركات التي استوردتها باعتها خلال تلك الفترة بالسعر المدعوم دون أن تُحصّل فواتيرها من مصرف لبنان. في هذا السياق، يشير نقيب مستوردي الأدوية في لبنان كريم جبارة الى أنهم كنقابة تبلغوا بتفاصيل الخطة التي ينوي مصرف لبنان إتّخاذها وهي خطوة يمكن وصفها بالمتسرعة وتحمل تداعيات كبيرة وسلبية على القطاع والشركات المستوردة. فلا يمكن القبول باقتطاع عشوائي لهذه المستحقات، مع قرار مصرف لبنان تطبيق قرار رفض دعم أدوية رُفع عنها الدعم بمفعول رجعي أي بعدما باعت الشركات هذه الأدوية على أنها مدعومة في الأسواق، ويضيف جعارة أن بعض الشركات العالمية الكبرى الموردة للأدوية الى لبنان التي لم تُسدد الشركات اللبنانية بعد مستحقاتها، قد تتخذ إجراءات مضادة حتى إتّخاذ قرار بوقف توريد العديد من الادوية الى لبنان نتيجة اقتطاع جزء من أموالها، فيما لا قدرة بحسب جعارة للشركات على تسديد ثمن هذه الادوية التي تمّ استيرادها وبيعها بالسعر المدعوم قبل قرار رفع الدعم عنها، في الوقت الذي تصل فيه المستحقات الاجمالية لشركات الأدوية التي لم يسددها مصرف لبنان حتى الساعة الى ما يقارب 400 مليون دولار.

خطوة سلامة تطال مستحقات لشركات مستوردة للأغذية

ويعود تاريخ فواتيرها الى عام 2020 حيث يعتبر نقيب مستوري المواد الغذائية هاني بحصلي أن الآلية التي اعتُمدت يومها لاستفادة المستوردين من هذا الدعم يمكن وصفها بالـ"مضبوطة" رافضاً تعميم فكرة أن كل التجار والمستوردين سرقوا أموال الدعم. فالآلية التي اعتمدت يومها تقوم على تقديم التجار طلبات الى وزارة الاقتصاد ترفع بعدها الى مصرف لبنان للموافقة ليقوم بعدها المركزي بتحويل الأموال الى الموردين في الخارج بعد عملية تدقيق مفصلة. بحسب بحصلي، تراكمت فواتير تقدَّر قيمتها بين 150 مليون دولار الى 200 مليون بالنسبة للمواد

الغذائية وتشمل الشركات المستوردة الأغذية (35 مليون دولار) وتجار المواشي وتجار الحبوب وغيرهم. استمرت المفاوضات لأشهر طويلة بين مصرف لبنان ووزير الاقتصاد السابق راوول نعمة ونقابة مستوردي الاغذية في عام 2021، ويومها أقر حاكم مصرف لبنان بعدم قدرة البنك المركزي على تسديد الفواتير المستحقة بالدولار النقدي. وبحسب بحصلي، كان اتفاق على تسوية رضي بها الجميع تقوم على تسديد مصرف لبنان 40% من المستحقات دفعة واحدة على أن يُقسّط الجزء الباقي على 12 دفعة بنسبة 5% لكل دفعة من القيمة الباقية على سعر صرف السوق بالليرة اللبنانية ليعود سلامة ويصر على اعتماد سعر منصة صيرفة، على أن تُسدّد المستحقات المقسطة بموجب شيكات لا نقداً، وبالتالي يومها وعد سلامة بحسب بحصلي بتسديد المبالغ كاملة ضمن آلية مقسطة. التسوية التي تم التوصل إليها يومها اشترط مصرف لبنان لتطبيقها أن يقدم كل تاجر تقريراً محاسبياً مدققاً من قبل مدققي حسابات توافق عليهم وزارة الاقتصاد، لتستفيد في ما بعد بعض الشركات من هذه الآلية حيث كان بدء مصرف لبنان التسديد ضمن الآلية الجديدة للمستوردين. مطلع عام 2022 ومع إصدار مصرف لبنان التعميم 161 توقف المركزي عن تسديد أي من المستحقات لمستوردي الاغذية ورغم كل المساعي لم تصل المشاورات الى نتائج إيجابية بحسب بحصلي ليعود المستوردون ويطالبوا المركزي منذ أسابيع بإعادة تحريك ملف المستحقات لإيجاد حل منصف حيث تعتبر مصادر مصرف لبنان أن العديد من التجار استفادوا بطريق غير قانونية من الدعم وحتى إن المصارف تصف بعض التجار بـ"ناهبي" الدعم. في الايام الماضية، تبلغ المستوردون أن مصرف لبنان سيسدّد مستحقات ملفات الدعم السابقة التي لم تُسدَّد على منصة صيرفة، على 6 دفعة بالليرة اللبنانية على سعر صرف 12 ألف ليرة للدولار، ويعود نقيب مستوردي الاغذية ليعترض على هذا القرار. وفي الايام الماضية إجتمع المستوردون مع نائب حاكم مصرف لبنان وسيم منصوري لبحث هذا القرار ونقل موقف التجار والمستوردين الى المجلس المركزي في مصرف لبنان، ورغم ذلك أصر حاكم مصرف لبنان على خطوة الهيركات على المستحقات بنسبة 60% وتسديد 40% من المستحقات بالدولار النقدي على 6 دفعات.

رئيس مصرف الإسكان يتابع القرض العربي

زار رئيس مجلس إدارة مصرف الإسكان أنطوان حبيب القائم بأعمال سفارة الكويت في لبنان عبدالله سليمان الشاهين في مقرّ السفارة، في حضور النائب الياس حنكش، وجرى خلال الزيارة عرض لموضوع القرض العربي البالغ ٥٠ مليون دينار كويتي.

وتمنى حبيب خلال اللقاء، زيارة دولة الكويت في أقرب وقت ممكن لمتابعة موضوع القرض الموقّع منذ ثلاث سنوات. وأبدى الشاهين كل تجاوب، واعداً بالاتصال بالحكومة الكويتية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ومقرّه الكويت. وطلب من حبيب إعادة التواصل الأسبوع المقبل لمتابعة تطورات الموضوع من كل جوانبه.

٧٢ مصرفاً عربياً ضمن الأكبر في العالم

أعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح أنه «وفق دراسة تحليلية صادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، احتلّت السعودية المرتبة الثانية بالنسبة لعدد المصارف التي دخلت اللائحة، وذلك بدخول 10 مصارف سعودية ضمن لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم. عدّد فتوح المصارف التي دخلت لائحة الألف، كالتالي: البنك السعودي الوطني، مصرف الراجحي، بنك الرياض، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي، مصرف الإنماء، البنك العربي الوطني، البنك السعودي للاستثمار، بنك الجزيرة، بنك البلاد. وبلغ مجموع رأس المال الأساسي في هذه المصارف حوالى 115,1 مليار دولار، كما تدير موجودات تقدر بحوالى 808,8 مليار دولار». واشار، في بيان، الى انّ البيانات المالية المتوافرة للمصارف العربية لنهاية العام 2021 تظهر دخول 72 مصرفاً عربياً اللائحة المذكورة. وقد بلغ مجموع رأس المال الأساسي للمصارف العربية الـ72 نحو 374,9 مليار دولار، فيما بلغت موجوداتها حوالى 3,4 ترليونات دولار». واعلن انّ «الإمارات العربية المتحدة سجلت أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت ضمن اللائحة المذكورة، حيث تم إدراج 14 مصرفاً إماراتياً فيها، تليها السعودية (10 مصارف)، فالبحرين وقطر (8 مصارف لكل منهما)، فمصر والكويت (7 مصارف لكل منهما)، فسلطنة عُمان والمغرب (5 مصارف لكل منهما)، فالأردن

(4 مصارف)، وأخيرا تونس ولبنان (مصرفان لكل منهما). وتصدرت المصارف السعودية بالنسبة لمجموع رأس المالي الأساسي والذي بلغ نحو 115,1 مليار دولار، تليها المصارف الإماراتية (89,8 مليار دولار)، فالقطرية (54,9 مليار دولار)، فالكويتية (29,8 مليار دولار) فالمصرية (25,4 مليار دولار). أما بالنسبة للموجودات، تصدرت المصارف الإماراتية بالنسبة لحجم الموجودات الإجمالي، والذي بلغ حوالى 835,4 مليار دولار، تليها المصارف السعودية (808,8 مليارات دولار)، فالقطرية (535,2 مليار دولار)، فالمصرية (354,9 مليار دولار)».

واوضح انّ «البنك السعودي الوطني قد تصدر المصارف العربية، واحتل المرتبة 67 عالمياً في نهاية العام 2021، متقدماً من المرتبة 89 في نهاية العام 2020، ويكون قد تقدم بالتالي 22 مرتبة عالمياً. وقد تلاه بنك قطر الوطني في المرتبة الثانية عربياً، والمرتبة 77 عالمياً في نهاية العام 2021، متقدماً مرتبتين عن التي حققها عام 2020. كما نشير إلى أن عددا كبيرا من المصارف العربية قد حقق تقدماً كبيراً وملحوظاً على الصعيد العالمي في هذا المجال، نذكر منها على سبيل المثال: مصرف الريان (قطر) الذي تقدم 93 مرتبة، بنك عمان العربي (سلطنة عُمان) 63 مرتبة، البنك الأهلي قطر (قطر) 59 مرتبة، بنك دخان (قطر) 50 مرتبة، مصرف الإنماء (السعودية) 38 مرتبة، البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (مصر) 30 مرتبة، البنك العربي (الأردن) 29 مرتبة، البنك الأهلي المتحد (البحرين) 29 مرتبة، بنك فيصل الإسلامي المصري (مصر) 26 مرتبة، بنك الجزيرة (السعودية) 25 مرتبة، البنك السعودي الوطني (السعودية) 22 مرتبة. في مقابل ذلك، تراجعت مصارف عربية مراتب أخرى مثل بنك عوده (لبنان) الذي تراجع 87 مرتبة، مجموعة البركة المصرفية (البحرين) 35 مرتبة، بنك الخليج الدولي (البحرين) 25 مرتبة، بنك دبي التجاري (الإمارات) 19 مرتبة».

واشار الى انّ «18 مصرفاً إسلامياً عربياً هي ضمن قائمة أكبر 1000 مصرف في العالم بحسب رأس المال الأساسي لعام 2021، والتي توزّعت بين الدول العربية على الشكل التالي: 4 مصارف إسلامية إماراتية، 4 مصارف إسلامية سعودية، 4 مصارف اسلامية قطرية، 3 مصارف اسلامية في الكويت، مصرفين في البحرين، ومصرف واحد في مصر».

وأعلن أنّ «الدراسة التي أعدها تستند إلى البيانات الصادرة عن مجلة The Banker خلال شهر تموز 2022 والمتضمنة أكبر 1000 مصرف في العالم، بحسب رأس المال الأساسي في نهاية العام 2021».

أخبار مصرفية دولية

المركزي المغربي يخفّض توقعاته للنمو الإقتصادي

توقّع البنك المركزي المغربي، أن يرتفع التضخم إلى 6,3% عام 2022 من 1,4% عام 2021، وذلك على خلفية ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق العالمية، قبل أن يتراجع إلى 2,4% عام 2023. ويتوقّع البنك أن ينخفض النمو الإقتصادي إلى 0,8% هذا العام من 7,9% عام 2021 بعد أسوأ موجة جفاف منذ عقود. وكانت وقّعت الحكومة المغربية، "اتفاقاً اجتماعياً" مع النقابات الكبرى واتحاد أصحاب العمل نصّ خصوصاً على زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص. ويشمل الإتفاق رفع الحدّ الأدنى للأجور بنسبة 10% على عامين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. ويبلغ الحدّ الأدنى للأجور قبل الزيادة المعلنة 2638 درهما صافية من الضرائب (250 يورو) لكنه لا يشمل القطاع الزراعي. وبموجب الإتفاق، سيبلغ الحدّ الأدنى للأجور في القطاع العام 3500 درهم صافية من الضرائب (نحو 330 يورو) مقارنةً بـ 3362 درهما حالياً (نحو 320 يورو).

ارتفاع ودائع البنوك الأردنية ٨,٦٥ %

ارتفعت الودائع في البنوك العاملة في الأردن بنسبة 8,65% وبمقدار نحو3,280,7 مليون دينار نهاية شهر تموز من العام الحالي 2022، مقارنةً بنفس الشهر من العام الماضي 2021، لتبلغ 41,195,1 مليون دينار مقابل 37,914,4 مليون دينار. وارتفعت الودائع في البنوك العاملة في المملكة والبالغة نحو 41,195,1 مليون دينار بنسبة 4,23% وبمقدار نحو 1,672,8 مليون دينار مقارنةً بما قيمته 39,522,3 مليون دينار نهاية العام الماضي 2021.

واستنادا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي فقد شكلت الأموال المودعة بالدينار الأردني ما نسبته 77,52% من ودائع البنوك في تموز، وبما قيمته نحو 31,936,2 مليون دينار، فيما شكلت الودائع بالعملات الأجنبية النسبة الباقية والبالغة نحو 22,48% وبما قيمته 9,258,9 مليون دينار. وارتفعت الودائع بالدينار الأردني بنسبة نحو 8,45% وبمقدار نحو 2,559,4 مليون دينار مقارنةً بشهر تموز من العام الماضي 2021، حيث بلغت الودائع بالدينار الأردني 29,376,8 مليون دينار. وكذلك ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 4,77% وبمقدار نحو 421,6 مليون دينار مقارنةً بما قيمته 8,837 مليون نهاية العام الماضي 2021.

نمو الناتج المحلّي الإجمالي للبحرين بحدود ٧ %

كشف ولي عهد البحرين، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، عن نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنسبة 6,9% على أساس سنوي في الربع الثاني 2022. وبذلك يكون سجل الناتج المحلي الإجمالي للبحرين أكبر زيادة سنوية منذ 2011. وكان نمو اقتصاد البحرين بمقدار 5,5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام الحالي، في حين سجل القطاع غير النفطي نموا بلغ 7,8%.

وكشفت وزارة المالية البحرينية، عن تسجيل البحرين فائضاً في الميزانية بلغ 33 مليون دينار (88 مليون دولار) في النصف الأول 2022 مقارنةً مع عجز قدره 520 مليون دينار (1,39 مليار دولار) خلال الفترة نفسها العام الماضي. وبلغ إجمالي الإيرادات العامة 1,698 مليار دينار (4,53 مليار دولار)، أي بزيادة 52%، مقارنةً مع النصف الأول 2021، بينما ارتفع مجمل النفقات 2% إلى 1,665 مليار دينار. وكانت توقعت البحرين إنخفاضاً كبيراً في عجز الميزانية للنصف الأول 2022 بفضل صعود أسعار النفط.

إطلاق أول مصرف رقمي بالكامل في الامارات

أطلقت منصّة "ويو بنك" أعمالها بشكل رسمي في الإمارات، لتصبح أول منصّة مالية رقمية بالكامل، وذلك في خطوة تعمل فيها المنصّة على إحداث نقلة في نماذج التشغيل المصرفية نحو المزيد من التحول الرقمي في المستقبل. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع استراتيجية الإمارات الرامية إلى مضاعفة مساهمة الإقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد المقبل، وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز للإقتصاد الرقمي على مستوى المنطقة والعالم، حيث تقدم المنصّة الجديدة حلولاً في ثلاثة قطاعات، هي التطبيقات المصرفية الرقمية والتمويل المدمج والحلول المصرفية كخدمة.

وتخطط "ويو" لنقل الخدمات المصرفية إلى نقاط تفاعل العملاء وتقليل حاجتهم للذهاب إلى القنوات المصرفية للوصول إلى الخدمات المصرفية، حيث ستلعب دوراً فعالاً لدمج الخدمات المالية المصممة خصيصاً مع المنصات الرقمية على مستوى المنطقة بما يدعم الإقتصاد الرقمي. ويتوقّع أن يصل حجم سوق الحلول المصرفية كخدمة إلى 9 تريليونات درهم (2,4 تريليون دولار) عالمياً بنهاية العقد الحالي. وأكد رئيس مجلس إدارة منصة "ويو بنك" سالم النعيمي،

إلى أننا نحرص في البنك على المساهمة في طموحات التحول الرقمي للإمارات من خلال المساعدة على إنشاء نظام مالي رقمي قوي يوفر خدمات مصرفية وتجربة مستخدم على مستوى عالمي، ويضع أسس اقتصاد المستقبل. لافتاً إلى أنّ المنصّة تمهّد الطريق للجيل القادم من الخدمات المصرفية في المنطقة والذي سيتيح للعملاء الوصول إلى هذه الخدمات بكل سهولة ويدعمهم لتحقيق المزيد من الإنجازات في أعمالهم وحياتهم الشخصية.

ميزانية الكويت تسجّل فائضاً يقارب ٦٠٠ مليون دينار

سجلت ميزانية الكويت خلال شهر أغسطس الماضي تدفقات من مبيعات النفط تعد الأكبر منذ بداية السنة المالية الحالية، لتبلغ نحو 2,6 مليار دينار، بخلاف الإيرادات غير النفطية. وسجّلت الميزانية العامة فائضاً شهرياً يقارب 600 مليون دينار، وذلك بعد سداد جميع الإستحقاقات المترتبة عن هذا الشهر، والتي تقارب 1,9 مليار، تشمل مصاريف تقليدية بـ1,6 مليار، علاوة على 30 مليوناً تمّ توجيهها لسداد متأخرات عن السنة المالية الماضية. ووصل حجم السيولة الموجودة في صندوق الإحتياطي العام إلى نحو 9 مليارات دولار، في حين بلغ العجز المتبقي عن السنة المالية الماضية بعد الإنتظام في سداد المتأخرات منذ بداية السنة، نحو 1,8 مليار.

البنك الدولي يتوقّع نموّاً للإقتصاد التونسي ٢,٤٪

توقّع البنك الدولي نمو الاقتصاد التونسي مع نهاية السنة الحالية بنسبة 2,4% في حال تأكد انخفاض الطلب الأوروبي وتجلت انعكاسات القيود على الميزانية على المدى القصير، ومن بينها إنخفاض الإستهلاك والإستثمار العمومي. وبحسب البنك الدولي من المرجّح أن يرتفع النمو الإقتصادي في تونس إلى 3,1% إذا ما تواصل نسق الانتعاش ما قبل الحرب الروسية. لكن هذا السيناريو المتفائل، يبقى مع ذلك أقل احتمالاً من الأول باعتبار أنه من المرجح أن يتلاشى تأثير الانتعاش للنصف الثاني من سنة 2021، في ظل ضعف الموارد الذاتية لتمويل الميزانية، علاوة على ارتفاع تكلفة الغذاء والطاقة خلال الأشهر الماضية وانعكاسها المباشر على موارد الدولة وعلى منظومة دعم عدد من المنتجات الاستهلاكية. وتوقّع البنك الدولي أن يؤدي ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى زيادة عجز الميزانية التونسية. كما توقّع تدهور الميزان التجاري وكذلك ميزان المدفوعات بسبب زيادة قيمة الواردات، والتي ستكون متناسبة مع الزيادة المسجلة على مستوى الأسعار العالمية.

"بنك سيبا" يطلق خدمة تجميد الإيثيريوم

أطلق " بنك سيبا " SEBA Bank خدمة تجميد الإيثيريوم، وهو عرض مؤسّسي يمكّن العملاء من كسب عوائد على شبكة الإيثيريوم، ثاني أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية. ويأتي إطلاق هذه الخدمة لتلبية الطلب المتزايد من المؤسّسات لإدارة مجموعة من حالات استخدام عائد الأصول الرقمية من التجميد إلى التمويل اللامركزي (DeFi). وتوفر منصّة إدارة التجميد من "بنك سيبا" حلاً مؤسّسياً شاملاً ومتكاملاً تماماً لضمان عائد من الإستثمارات على شبكات الأصول الرقمية القائمة على قاعدة إثبات الحصة (PoS). وتمكّن خدمات تجميد الإيثيريوم العملاء من كسب المكافآت والعوائد بطريقة مرنة يمكن الوصول إليها، مع توفير المكافآت على أساس شهري، وإتاحة فترات إغلاق قابلة للتعديل بعد الدمج، وتطبيق هيكل رسوم مدروس لضمان أمان الأصول. ويمكن للمؤسّسات أن تلعب دوراً محورياً في تأمين الشبكة من خلال توفير خدمة تجميد الإيثيريوم. وتقوم شبكة إيثيريوم بترقية قريبة ستغير آلية الإجماع الحالية للشبكة من قاعدة إثبات العمل (PoW) إلى قاعدة إثبات الحصة (PoS). إلى جانب التحسينات الأخرى، ما سيمكّن الشبكة من تنفيذ خطتها لتصبح أكثر قابلية للتطوير وأكثر أماناً واستدامة، وبالتالي سيقل استهلاكها للطاقة بنسبة تقدر بنحو 99,95%.

رئيس قسم التكنولوجيا وحلول العملاء في "بنك سيبا" "ماتياس شوتز" قال: "يعتبر الدمج علامة فارقة وهامة لثاني أكبر عملة رقمية في العالم، ما يوفر تحسينات لمستخدميها في مجالات الأمان وقابلية التوسع والإستدامة. إن إطلاق خدمات تجميد الإيثيريوم لدينا ستمكّن المستثمرين المؤسسيّين من لعب دور رئيسي في تأمين مستقبل الشبكة، من خلال طرف موثوق وآمن وخاضع للتنظيم الكامل".

هذا وتتيح منصّة "بنك سيبا" للعملاء إنتاج عوائد مقابل تجميد الإيثيريوم على الشبكة، وتأمين الأصول من خلال وضع حلّ للحفظ الأمين على مستوى مؤسّسي، عبر بيئة تنظيمية صارمة تسمح في حماية الودائع وتأمين التخزين ومتطلّبات رأس المال. يضمن هذا النهج الأمني وصول المستثمرين لأصولهم على مدار الساعة ومهما كانت ظروف السوق. كما توفّر منصّة إدارة التجميد الشاملة من "بنك سيبا" وصولاً آمناً وسلساً للعملاء لمشاركة المثلات الرقمية وكسب

المكافآت عبر عدد من البروتوكولات الرائدة القائمة على مبدأ إثبات الحصة، بما في ذلك "إيثيريوم" و"بولكادوت" و"تيزوس". وكجزء من التطوير المستمر لمنتجات التجميد من "سيبا"، سيواصل البنك دعمه لبروتوكولات إضافية. الجدير ذكره أن "بنك سيبا" هو عبارة عن منصة مصرفية رقمية متكاملة رائدة في مجال العملات والأصول الرقمية، تبسط الوصول إلى اقتصاد الأصول الرقمية من خلال مجموعة من الخدمات المصرفية المنظمة بالكامل. تأسس البنك في أبريل 2018 ويتّخذ من Zug مقراً رئيسياً له، وهو البنك الذكي العالمي الوحيد الذي يقدم مجموعة شاملة بالكامل من الخدمات المصرفية المنظمة في الاقتصاد الرقمي الناشئ.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية للبلدان العربية ارتفعت ٩,٤ %

كشف صندوق النقد العربي عن نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية بنحو 9,4 % خلال 30 عاماً لترتفع من 502 مليون دولار عام 1970 إلى40,5 مليار دولار خلال 2020. ووفق تقرير الصندوق، حول الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية بنحو مليار دولار عام 2020 على الرغم من جائحة "كوفيد – 19" لتصل إلى 40,5 مليار دولار مقارنةً بنحو 39,5 مليار دولار في 2019. ويبيّن التقرير ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في تسع دول عربية على رأسها دولة الإمارات والسعودية، حيث نما الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب تراوحت بين 2,5% و133% خلال 2020. ووفق التقرير تأثرت الاستثمارات الأجنبية الواردة في العديد من الدول العربية بجائحة "كوفيد 19-" لتتراجع معها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 10 دول عربية بنسبة وصلت إلى 405% عام 2020. واستناداً للإحصاءات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بلغ عدد المشاريع الواردة للدول العربية حوالي1092 مشروعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية خلال 2019، مقابل حوالي 878 مشروعاً عام 2018.

ارتفاع احتياطات المركزي القطري ٢%

ارتفعت الاحتياطات الدوليَّة، والسيولة بالعملة الأجنبية لمصرف قطر المركزي بنسبة 2,010%، لتبلغ 213,532 مليار ريال في أغسطس الماضي، مُقابل 209,323 مليار ريال في الشهر المُقابل من العام 2021.

وبيَّنت الأرقامُ الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ارتفاع الاحتياطات الرسمية لمصرف قطر المركزي مع نهاية شهر آب لهذا العام عما كانت عليه مع نهاية شهر آب 2021 بنحو 3,179 مليار ريال لتبلغَ 155,937 مليار ريال، مدفوعة بارتفاع أرصدة المركزي من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنحو 14,819 مليار ريال إلى مستوى 116,237 مليار ريال في آب 2022. في المُقابل تراجعَ رصيدُ ودائع حقوق السحب الخاصة من حصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي مع نهاية شهر آب 2022 بقيمة 482 مليون ريال مقارنةً بآب 2021، ليبلغَ مستوى 5,134 مليار ريال. كما انخفضت الأرصدةُ لدى البنوك الأجنبية بنحو 14,607 مليار ريال إلى مستوى 19,100 مليار ريال بنهاية آب 2022 مُقارنة بشهر آب من العام الماضي. في الموازاة، ارتفع مخزونُ الذهب مع نهاية آب 2022 بنحو 3,449 مليار ريال إلى 15,465 مليار ريال.

مصر تحقق فائضاً أولياً ١,٣ %

حققت مصر فائضاً أولياً خلال العام المالي 2022-2021، بلغت نسبته 1,3% من الناتج المحلي. وأظهر عرض الأداء الخاص بالعام المالي 2022-2021، قدرة الدولة المصرية على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية واستيعاب الصدمات، مما رسخ الانطباع الإيجابي عن مرونة وصلابة الاقتصاد المصري لدى المؤسّسات المالية الدولية. واستطاعت وزارة المالية تحقيق نتائج إيجابية جعلت مصر من ضمن عدد محدود من الدول على مستوى العالم التي حققت فائضاً أولياً بلغ نسبته 1,3% من الناتج المحلي، في حين أن معظم الدول الناشئة حققت في المقابل عجزاً أولياً بلغ معدله 4,7%.

وشهد العام المالي 2022-2021 معدل نمو سنوي لإيرادات الموازنة يقترب من نسبة 20%، بينما بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي المصاريف 14,8%، مما ساعد على تحقيق المستهدفات المالية وخفض عجز الموازنة بالنسبة إلى الناتج المحلي. في حين بلغ إجمالي الإنفاق على الاستثمارات نسبة 23% لتتحقق بذلك طفرة كبيرة في هذا المجال مقارنة بما سبق خلال الأعوام المالية الماضية.

أوروبا تسعى جاهدة لحماية مواطنيها من ارتفاع أسعار الطاقة

عمل قادة الحكومة الائتلافية الألمانية على وضع اتفاقية بشأن حزمة تخفيف فاتورة الطاقة، كلفة الحزمة ما لا يقلّ عن ٦٥ مليار يورو (٦٤,٧ مليار دولار)، أي ما يعادل ١,٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي للبلد. فمن المفترض المحافظة على السلام الاجتماعي خلال فصل الشتاء، حيث سيعاني الألمان من أسعار مرتفعة للغاية للغاز الطبيعي وغيرها من المشتقات النفطية.

بالإضافة إلى ألمانيا، كشفت كلّ من السويد والجمهورية التشيكية عن إجراءات جديدة هذا الأسبوع لمساعدة المواطنين والشركات على التعامل مع أسعار الطاقة المرتفعة. وارتفعت فواتير أوروبا منذ شباط عندما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، وردّت روسيا بخنق الإمدادات. وجاءت القفزة الأخيرة بعد القرار الذي اتّخذته مجموعة الدول السبع الكبرى، وهي ناد للاقتصادات الغربية الكبرى، في الثاني من أيلول بفرض سقف على أسعار النفط الروسي. في اليوم التالي ، أوقفت روسيا شحنات الغاز عبر نوردستريم ١، خط أنابيبها الرئيسي إلى ألمانيا، لأسباب فنية يُفترض. في صباح يوم الخامس من أيلول، قفز سعر الغاز في بورصة أمستردام للصناديق المتداولة (TTF) بنحو ٣٠٪، بحيث يبلغ حالياً حوالي عشرة أضعاف متوسّط السعر في أيلول ٢٠٢١.

تُكافح الحكومات لتحقيق التوازن بين إغاثة المواطنين والشركات والحاجة إلى السماح لأسعار الطاقة بالارتفاع من أجل منع الاستخدام المفرط. في التاسع من أيلول، سيجتمع وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي في بروكسل لمناقشة الإجراءات الجماعية، مثل تحديد سقف مشترك لأسعار الغاز أو الكهرباء. في حال فشلوا، فقد يطالب الناخبون الأوروبيون حكوماتهم بإسقاط العقوبات على روسيا على أمل الحصول على إمدادات طاقة أقلّ ثمناً، أو إفساح المجال لزعماء جدد سيفعلون ذلك. نفذت ألمانيا، أكبر اقتصاد في القارة، حزم كبيرة لتخفيف فاتورة الطاقة، والحزمة الجديدة هي الثالثة والأكبر (بلغ مجموع الحزمتان السابقتان ٣٠ مليار يورو). وتشمل الإعفاءات الضريبية للصناعات التي تستهلك الطاقة بكثافة، ومدفوعات لمرّة واحدة قدرها ٢٠٠ يورو للطلاب و٣٠٠ يورو للمتقاعدين، وتذاكر مدعومة لوسائل النقل العام وغيرها. وستعمل مكابح أسعار الكهرباء على وضع سقف لسعر كمّية معيّنة أساسية من الكهرباء للأسر والشركات الصغيرة. وسترتفع مخصّصات الرعاية الأساسية وإعانات الأطفال، كما سترتفع إعانات الإيجار للمحتاجين. سيكون الدعم موضع ترحيب من المواطنين الذين يعانون من ضائقة مالية، لكنّه سيؤدّي أيضاً إلى زيادة معدّل التضخّم، الذي بلغ ٨,٨٪ على أساس سنوي في آب. ويُخطَّط أن يتمّ تمويله جزئياً عن طريق البدء المبكر بتنفيذ الحدّ الأدنى المخطط له من ضريبة الشركات العالمية بنسبة ١٥٪، كما سيجري التعويض من خلال فرض حدّ أقصى على أرباح الشركات التي تولد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنووية.

بدورها، اتّخذت فرنسا نهجاً مختلفاً نوعاً ما. في أوائل آب، أقرّ البرلمان حزمة إغاثة بقيمة ٦٤ مليار يورو. ويقدّم الرئيس ماكرون دعماً معمّماً وليس موجّهاً، يحدّ من ارتفاعات الأسعار. وأبقت فرنسا أسعار الغاز مجمّدة حتى نهاية العام ٢٠٢٢ على الأقلّ، وحدّدت سقفاً لارتفاع أسعار الكهرباء بـ ٤٪. ومنذ بداية أيلول، رفعت دعم أسعار البنزين إلى ٣٠ سنتاً للتر الواحد. كما ثمّة اجراءات تستهدف ذوي الأجور المنخفضة والطلاب.

ويتمّ تمويل هذه التدابير إلى حد كبير من خلال العجز العام. وتتوقّع فرنسا أن يظلّ عجز ميزانيتها الحكومية عند مستوى ٥٪ في العام ٢٠٢٣، كما في العام ٢٠٢٢، وأعلى بثلاث نقاط من المستوى المسجّل في ألمانيا. وفي الوقت ذاته، تقوم الحكومة الفرنسية بتأميم شركة كهرباء فرنسا EDF بالكامل، عملاق الطاقة الوطني الذي تمتلك فيه بالفعل حصة تبلغ ٨٤٪، لتسهيل استيعاب الشركة للكلفة الناتجة عن وضع سقف للأسعار. وعادة ما تكون فرنسا مُصدّراً صافياً للكهرباء، غير أنّ أكثر من نصف مفاعلاتها النووية البالغ عددها ٥٦ مفاعلاً هو حالياً معطّلاً. لذلك يتعيّن على الدولة دفع أسعار جملة مرتفعة لتلبية حاجاتها.

في إيطاليا، ساعدت الجهود المبذولة لتعويض أزمة تكلفة المعيشة في إسقاط ماريو دراغي، رئيس الوزراء السابق. في حزيران ٢٠٢٢، أعدّت حكومة دراغي مشروع قانون لتخفيف تكاليف الطاقة غضب أحد شركائه في الائتلاف ما أدى إلى استقالة السيد دراغي والدعوة إلى انتخابات مبكرة في ٢٥ أيلول. ويعتبر حجم المساعدة التي قدمتها إيطاليا ضخمة، تُقدَّر بـ ٥٢ مليار يورو. وكانت الأولوية القصوى وضع حدّ أقصى لفواتير الوقود للفئات الأكثر فقراً، لتأتي بعدها مساعدة الشركات التي تستهلك الطاقة بكثافة. وبسبب التضخّم المرتفع والنمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية الأعلى من المنتظر، لم تضطر الخزانة الإيطالية بعد إلى اقتراض أموال أكثر ممّا كان متوقعاً. ومن المنتظر الكشف عن حزمة أخرى - السابعة حتى الآن – خلال فترة قصيرة.

ومع ذلك، تعدّ إيطاليا أيضاً من بين البلدان التي من المرجّح أن تؤدّي فيها أسعار الطاقة المرتفعة إلى إضعاف تضامن أوروبا ضد روسيا. في الرابع من أيلول على سبيل المثال، دعا زعيم حزب رابطة الشمال اليميني المتطرّف، إلى إعادة النظر في عقوبات الطاقة ضد روسيا. حتى في وسط وشرق أوروبا، حيث كان الدعم لأوكرانيا أقوى، يهدّد ارتفاع أسعار الطاقة الإجماع على العقوبات. في براغ ، في الثالث من أيلول، انضمّ ٧٠ ألف شخص إلى مسيرة نظمّتها جماعات اليمين المتطرّف واليسار المتطرّف للتنديد بالمساعدات المقدّمة لأوكرانيا والمطالبة بمزيد من المساعدة الحكومية في سداد الفواتير.

المصدر : *The Economist- September 5th 2022*

إستخدام الطاقة

في جميع أنحاء أوروبا، سؤالان سوف يحدّدان المناخ السياسي هذا الشتاء. إلى أي مدى سترتفع أسعار الطاقة وما هي الإجراءات التي ستتّخذها الحكومات لحماية المواطنين؟ قام المسؤولون في فرنسا وإسبانيا وغيرها من الدول بوضع سقف أو حتى خفض أسعار الغاز والكهرباء. ومع استمرار ارتفاع العقود الآجلة للغاز بالجملة حتى أوائل عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٣٠٠ يورو (٢٩٩ دولاراً أميركياً) لكل ميغاواط، من أقلّ من ٣٠ يورو في الصيف الماضي ووصول المؤشرات الاقتصادية في أوروبا إلى الخط الأحمر، من المنتظر اتّخاذ إجراءات إضافية.

يريد السياسيون حماية الناخبين من الفواتير المرتفعة، لكنهم بحاجة أيضاً إلى خفض استخدام الطاقة، وذلك لتجنّب انقطاع التيار الكهربائي، وتقليل عائدات روسيا من النفط والغاز. يساعد وضع سقف للأسعار الناخبين، لكنه في المقابل يقلّل من الحافز لخفض استخدام الطاقة. حتى وقت قريب، كان الاقتصاديون يقولون أن تأثير وضع سقف كان طفيفاً على استهلاك الوقود وغير مؤكّد على استهلاك الغاز.

وجدت هيئة أبحاث أن المستهلكين لم يتجاوبوا إلى حدّ كبير لأسعار البنزين المرتفعة: فهم بحاجة إلى القيادة للذهاب إلى العمل حتى لو كان البنزين باهظ الثمن. بذلك، لن يُحدث تحديد سقف للأسعار فرقاً كبيراً في استهلاك الطاقة. إلاّ أن دراسات جديدة غيّرت وجهة النظر التقليدية، في إشارة إلى أهمية الأسعار لتحديد الاستهلاك. يعكس اختلاف وجهات النظر تغيّراً في طرق البحث. حلّلت الدراسات السابقة البيانات الإجمالية، مثل المبيعات الأسبوعية والأسعار في منطقة ما، وليس الطلب من المستهلكين الأفراد. هذه مشكلة لأن المعلومات المهمة تضيع عند تجميع البيانات. يمكن أن تخفي الزيادة المعتدلة في متوسط السعر الأسبوعي انخفاضاً في بداية الأسبوع. إذا كان هذا الانخفاض يشجّع على زيادة الطلب، فقد يجد التحليل الكلي أن ارتفاع السعر يؤدي إلى مزيد من الاستهلاك.

وقد أعطت الأبحاث الحديثة التي تحلّل البيانات بشكل تفصيلي نتائج مذهلة. ولتقييم كيفية تفاعل المستهلكين مع أسعار البنزين المرتفعة، قام أحد المسؤولين في شركة

فيزا للمدفوعات بمتابعة معاملات البطاقات اليومية من ٢٤٣ مدينة أميركية في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية. وتبيّن أن زيادة أسعار المحروقات بنسبة ١٠٪، قابلها انخفاض الاستهلاك بنحو ٣٪. وتبيّن أيضاً أنه مع استخدام البيانات المجمّعة، كان انخفاض الاستهلاك أقلّ بكثير. ومع استخدام بيانات أكثر دقة، تبيّن أن السائقين لم يستجيبوا فقط للأسعار المرتفعة من خلال التقليل من القيادة، بل القيادة بحذر أكبر لتوفير الوقود.

الغاز الطبيعي، مثل النفط، هو أيضاً سلعة أساسية. وفي بحث جديد، تبيّن انخفاض عدد المستهلكين مع ارتفاع الأسعار. وقد درس اقتصاديون فواتير طاقة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في كاليفورنيا. في بعض أجزاء الولاية، يتم توفير الغاز للمنازل المماثلة من قبل شركتَيْ غاز مختلفتَيْن، تستخدمان آليات مختلفة لضبط الأسعار. وأثبتوا أن ارتفاع أسعار الغاز بنسبة ١٠٪ أدى إلى انخفاض متوسط الاستهلاك بنسبة ٢٪. تغيّر مثير وراء هذه الأرقام. خلال أشهر الصيف، لم يكن هناك أي استجابة للأسعار في حين خفّضت الأُسَر استخدامها بنسبة ٤٪ في فصل الشتاء.

كانت التغيّرات في الأسعار في كاليفورنيا صغيرة مقارنة مع تلك التي تواجهها أوروبا. نادراً ما تمّت دراسة كيفية استجابة الأُسَر لصدمات الأسعار المرتفعة، بسبب النقص في البيانات الحقيقية. وأحد الاستثناءات الدراسة التي صدرت من أوكرانيا بعد ارتفاع الأسعار في عام ٢٠١٥ بعد وقف الدعم. ووجدت الدراسة أن مضاعفة الأسعار أدّت إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة ١٦٪.

كما تمّت دراسة سياسات لمساعدة الأُسَر على مواجهة ارتفاع الأسعار. وجاءت النتائج سيئة عند وضع سقوف للأسعار. ففي كاليفورنيا، عندما خفّض برنامج حكومي السعر الهامشي للغاز للأُسَر الفقيرة بنسبة ٢٠٪، زادت الأُسَر استهلاكها بنسبة ٨,٥٪ خلال العام التالي إلى ١٨ شهراً. وجدت أوكرانيا طريقة أفضل للمساعدة، إذ يمكن للأُسَر التي تكافح لدفع فواتيرها التقدّم بطلب للحصول على تحويل نقدي. وكون هذا التحويل لا علاقة له بالاستهلاك، لم يحدّ بالتالي من تأثير الأسعار المرتفعة على استخدام الغاز. خيار آخر هو حلّ وسط بين تحديد سقف للسعر والتحويل. قدمت ولاية نمساوية مؤخّراً حسماً على أول ٨٠٪ من استهلاك الأسرة النموذجي، بحيث يحاول السكان تقليص أي استهلاك إضافي.

ليست الأُسَر المستهلك الوحيد للغاز. في أوقات الحرب، يحاذر الصناعيون والمنتجون الزراعيون من فعل أي شيء قد يخاطر بالإمدادات، لأن عمليات الإنتاج تستغرق وقتاً لتغييرها ويمكن أن تؤدّي إلى تراجع الإنتاج في الاقتصاد. لكنّ الأدلّة الأوّلية من صناعات الألبان والأسمدة الألمانية تشير إلى أن الذين يستخدمون الغاز بكثرة يتجاوبون مع ارتفاع الأسعار. تحول المزارعون من الغاز إلى تسخين الزيت وغيره...

مع مرور الوقت، ستتكيّف الأُسَر والصناعة أكثر مع الأسعار المرتفعة، مما يعني أنه مع مرور كل شهر سينخفض الطلب على الغاز. إذا كان السياسيون الأوروبيون جادّين بشأن خفض استخدام الغاز، فعليهم مراجعة أحدث الأبحاث وتجنّب تحديد سقف للأسعار. ويتعيّن على الحكومات إيجاد طرق أخرى غير آلية الأسعار لتخصيص الموارد النادرة بشكل يصار فيه إلى حثّ الأُسَر والصناعة على تقليص استهلاك هذه الموارد.

المصدر :

The Economist, 25 August 2021. How to avoid energy rationing Politicians should pay at tention to the latest economic literature.

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية
خلال شهر آب ٢٠٢٢

استمرّت المديرية خلال شهر آب المنصرم بتسجيل موظّفي أحد المصارف على المنصة الإلكترونية ABL-eT ومتابعتهم لجهة إتمام برنامج مكافحة تبييض الأموال والتقدّم إلى الإختبار النهائي بنجاح.

كما تقوم المديرية بتحضير دورة تدريبية إفتراضية بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي ستُعقَد في ٧ أيلول ٢٠٢٢ حول «Supply Chain Finance Diagnosis in Lebanon». وقد بدأت المؤسسة هذه الدراسة أوائل العام ٢٠٢١ بهدف استكشاف العوائق التي تحول دون تحسين البيئة التمكينية. والهدف من هذه الدورة تقديم لمحة عامة عن الدوافع للمشاركة في آلية تمويل سلسلة التوريد وشرح الأساليب المختلفة المتّبعة. كما ستقوم مؤسسة التمويل الدولية بتلخيص التقييم التي قامت به في السوق اللبناني والفرص المتاحة لتمويل سلسلة التوريد والإقراض القائم على الأصول في لبنان.

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb